

# 1

دراسات في الفكر التربوي

**التربية وظاهرة  
العنف السياسي في  
الوطن العربي**



## تقديم

شهدت الحقبة المعاصرة نمواً لجماعات العنف السياسى فى واقع الحياة السياسية العربية، وقد عرفت هذه الظاهرة فى معظم الأقطار العربية. وإن تفاوتت حدة هذه الظاهرة من قطر لآخر.

فعلنا العربى تجتاحه موجة عنف تهز أمنه وتزعزع استقراره، وتجعل الوطن العربى يعيش فى قلق وخوف وحيرة، وهو يرى نذر الشر تطلع عليه من كل جانب دون أن يعرف لها سبباً واضحاً، ودون أن يمتلك الوسائل الفعالة لمواجهة أو احتوائها.

وأضحى العنف أحدَ حقائق العصر، رغم أن الاستخدام المنظم للعنف هو أمر قد لازم الاجتماع البشرى منذ بدء الخليقة، إلا أن نمط العنف الحديث لم تعرف له البشرية مثيلاً فى تاريخها البعيد، حيث شهدت المجتمعات الحديثه تطوراً خطيراً لهذه الظاهرة منذ عقد الستينيات.

والحكام إزاء هذه الموجه فى حيرة وقلق، وسياساتهم إزاء التعامل معها غير واضحة، فهم تارة يفسحون صدورهم، ويحاولون تفهم الموقف وفتح باب الحوار، وتارة أخرى يقابلون العنف بمثله أو أشد. ويدخلون فى مواجهات حادة مع هذه الجماعات، يملكون بدايتها ولكنهم لا يسيطرون أحياناً عليها أو يتحكمون فى نهايتها.

وتجئ الدراسة الحالية كمحاولة للتعرف على أبعاد هذه الظاهرة التى ألفت بظلالها على واقع المجتمع العربى، شأنه شأن بقية المجتمعات التى عرفت هذه الظاهرة،

بدرجات وأشكال مختلفة، ولأسباب مختلفة، ويرجع الاختلاف بين المجتمعات إلى الأسباب الحقيقية للعنف السياسى وإلى وجود آليات وأساليب فعالة للتعامل مع هذه الظاهرة من عدمه، والوقوف على دور التربية إزاء هذه الظاهرة على اعتبار أن التربية هى الوعاء الذى يحتوى جميع القيم، وتتبع منه المقومات الأساسية للمجتمع كالانتماء للوطن، والوفاء له، والإخلاص فى سبيله، وبذل الذات واحترام النظام، والعدالة الإجتماعية.... وغيرها من المقومات والقيم التى تحفظ للمجتمع كيانه واستقراره.

### فالتربية تأتى فى مقدمة المقومات الأساسية

#### للمجتمع بل إنها أقوى هذه المقومات أثراً

وفاعلية فى بناء شخصية الأفراد، وبدونها يفترق المجتمع القدرة على الضبط الإجتماعى والسلوكى الصحيح، لذا فإن الخلل والتناقض الإجتماعى وتزايد مظاهر العنف إنما هى نتيجة حتمية لغياب أو قصور دور التربية فى بناء الفرد وإعداده للقيام بدوره تجاه المجتمع.

وإذا كان لمؤسسات التربية كالمدرسة أو الجامعة دورها فى بناء الفرد وتكوين شخصيته السوية فإن هذا الدور لا يقلل من أهمية المؤسسات الإجتماعية الأخرى كالأسرة والمسجد ووسائل الإعلام ، وغيرها من مؤسسات المجتمع التى تسهم بدورها فى غرس القيم الأصيلة وتمتية روح الإنتماء والولاء للوطن بما يسهم فى بناء مجتمع سليم ينبذ العنف ويرفض الإرهاب.

وتكتسب دراسة ظاهرة العنف السياسى فى الوطن العربى أهمية خاصة بوصفها إحدى الظواهر المميزة للحياة السياسية العربية المعاصرة ، والتى تؤثر على مستقبل الممارسة السياسية فى الوطن العربى .

وهذا الأمر يثير التساؤل حول إمكانية التوصل إلى صياغة جديدة تحكم قواعد الممارسة السياسية فى وطننا العربى ، كى تقوم هذه الممارسة على أساس الحوار العقلانى واحترام الرأى والرأى الآخر، بعيداً عن دائرة العنف التى تهدد الكيان الذاتى للمجتمع العربى.

ينطلق البحث الحالي من عدة ملاحظات تشكل إطاراً عاماً للتفكير فى موضوع

البحث منها :

١- ملاحظات الباحث وانطباعاته عما يشهده المجتمع العربى بوجه عام والمجتمع المصرى على وجه الخصوص من واقع مأزوم، ومن إشكالات لم تجد طريقها إلى الحل ، وهذه بدورها تساعد على بروز مجموعة من المشكلات ذات الصلة بالفكر السياسى للشباب، لاسيما وأن سن الشباب هو مرحلة النشاط السياسى فى تفكيرهم. يضاف إلى ذلك الشغف الكبير لدى تجار السياسة فى كسب هؤلاء الشباب لصالحهم، مما يجعل الأمور تبدو أكثر صعوبة إذ تتحول السياسة من رؤية علمية إلى إتجاهات ونزعات ذاتية ربما راح العديد من الشباب ضحية لها، أو تحزب وقاتل تحت راية إنسان ما، حتى يبدو الأمر وكأنه قتال من أجل أفراد أو مصالح شخصية، لا من أجل وطن أو مبادئ أو قيم.

٢- أن ظاهرة العنف السياسى ليست ظاهرة سلبية أو مرضية فى كل الأحوال، بل إنها فى بعض الأحيان تصير ضرورة لاغنى عنها، وفى هذا الإطار يمكن فهم مفزى التحولات الثورية الكبرى فى تاريخ الإنسان، والتي لم تكن لتحدث لولا وجود درجة ما من درجات العنف، وهكذا يظل العنف السياسى أحد الأساليب، بل ربما الأسلوب الوحيد لإحداث التغيير السياسى والاجتماعى ، حين لا توجد مسارات سلمية وفعالة للتغيير.

٣- تثير المراجعة المتأنية لتاريخ الظواهر السياسية نوعاً من الحيرة الناجمة عن عدم مواكبة أدبيات علم السياسة لظواهره، وتندرج ظاهرة العنف السياسى ضمن هذه الظواهر فعلى الرغم من قدم هذه الظاهرة وإمتداد جذورها إلى أعماق التاريخ السياسى فإن دراستها بطريقة منتظمة بنية تأصيلها وتحديد المتغيرات الرئيسة فيها لا تتزامن مع وجود هذه الظاهرة، وإذ كان هذا على المستوى العالمى ، فإن بعض الدراسات تؤكد على أن ظاهرة العنف السياسى فى الوطن العربى لم تدرس حتى الآن بشكل مباشر ومتكامل، حيث تعرضت لها بعض الدراسات التى تعالج قضايا الإستقرار السياسى والتغيير الاجتماعى بصورة جزئية.

٤ - كل ذلك والأمة العربية على مفترق طرق، وعلى أبواب مستقبل كانت تطمح في أن تجعله أكثر أمناً واستقراراً وازدهاراً وأن تتخلص من مشكلاتها الكبرى ، لتتطلق مع شعوب العالم الأخرى إلى حيث الرخاء والتقدم الذى طال إنتظاره، والسلام الذى طال إفتقاده لسنوات طويلة، والمشاركة فى بناء الحضارة العالمية بعد أن جرى تهميش دور الأمة العربية، ومحاولة ردها إلى مواقع التراجع والتبعية للقوى الكبرى ، صاحبة الدور الأساسى فى تحديد معالم النظام العالمى الجديد .

كل هذه الملاحظات وغيرها ساعدت الباحث على التفكير فى تناول هذه الظاهرة من زاوية تربية للتعرف على مدى استجابة التربية للحاجات الأساسية للأفراد، وقدرتها على خلق وتعميق الشعور بالرضا، ومدى تعبيرها عن الوعى العام والضمير الإجتماعى ، حيث إن التربية بطرائقها وأنماطها المتوقعة يمكن أن تسهم بقدر كبير فى بناء الشخصية السوية، كما يمكن أن تساهم فى تكريس اتجاهات العنف بشكل مباشر أو غير مباشر.



إذا كانت إحدى المقولات التى يعتز بها رجال التربية فى المجتمعات الديمقراطية أن مؤسسات التربية محايدة سياسياً، وإذا كانت هذه المقولة تلقى الرضا والقبول فى فترات الهدوء والاستقرار الإجتماعى ، فإن المجتمع حين يعايش بوادر أزمات أو اضطرابات اجتماعية، أو مشكلات سياسية، يجعل هذه المقولة - الحياد السياسى - عرضة للنقد والهجوم من قبل من يعارضون حيادية المؤسسات التربوية، بل يرى هؤلاء أن الحياد السياسى لمؤسسات التربية أمر مستحيل التحقق.

وهذا الإتجاه أكد عليه " أريلاستر " بقوله : " إن محتوى التربية يتحدد بما يمتقده الأفراد أهدافاً لها، وأن هذه الأهداف لايمكن أن تكون محايدة إجتماعياً وسياسياً.

وعلى ضوء ماسبق تتحدد مشكلة البحث فى سؤال رئيس مؤداه :

- مادور التربية فى مواجهة ظاهرة العنف السياسى فى الوطن العربى ؟

وتتطلب الإجابة عن هذا السؤال الرئيس الإجابة عن الأسئلة الفرعية الآتية :

١- مأمؤشرات ظاهرة العنف السياسى وآثارها فى واقعنا العربى المعاصر ؟

٢- ما الأسباب التى تكمن وراء هذه الظاهرة، والتى تحول دون القضاء عليها ؟

٣- ماموقف التربية من ظاهرة العنف السياسى ؟

٤- ماأبرز الأساليب التربوية التى يمكن أن تسهم فى مواجهة ظاهرة العنف

السياسى ؟



يهدف البحث الحالى إلى التعرف على :

١- أبعاد ظاهرة العنف السياسى وآثارها فى واقعنا العربى المعاصر.

٢- الأسباب التاريخية والموضوعية للظاهرة بنية التوصل إلى أفضل الأساليب

التربوية التى قد تسهم فى التغلب عليها.

٣- موقف التربية من ظاهرة العنف السياسى وذلك من خلال التعرف على آليات

النظام التربوى وبنية المناهج وطرائق التدريس..... وغيرها، حيث إن دور هذه العوامل

جميعها فى تشكيل وصياغة العقل والوجدان لجيل الشباب اليوم أو غداً أمر لايمكن

إنكاره.



تسير خطة البحث وفقاً لما يرنو إليه من أهداف ، ومايطرحه من تساؤلات تجيب عنها

المحلور الآتية :

أولاً : العنف السياسى (المفهوم - المؤشرات- الأسباب)

ثانياً : التربية وظاهرة العنف السياسى .

١- لماذا التربية ؟

٢- النظام التعليمى بين البراءة والإدانة.

٣- دور التربية فى مواجهة العنف السياسى.

## أولاً: العنف السياسي

### (المفهوم - المؤشرات - الأسباب)

#### ١- مفهوم العنف السياسي :

ليس من اليسير التوصل إلى تعريف مانع جامع لماهية العنف نظراً لأنه ليس مفهوماً مبسطاً دائماً ، وإنما هو مفهوم مركب له أبعاده المعرفية والتاريخية، نظراً لتعدد الأبعاد والمتغيرات التي تشملها ظاهرة العنف ولتعدد فروع المعرفة التي تناولت هذه الظاهرة.

وإذا كان العنف كما يراه العديد من الدراسين هو السلوك الفعلى الذى يقوم على استخدام القوة لإلحاق الأذى والضرر بالأفراد والممتلكات، فإنه يعد عند بعضهم الآخر ظاهرة إنسانية طبيعية، بعضه إجتماعى وبعضه فردى ، حيث يعد الإنسان - كما يراه ابن خلدون - الكائن الوحيد الذى لا يمكنه أن يعيش دون سلطة تضبط سلوكه وتنظمه.

ومن الأهمية بمكان أن نفرق بين العنف بمعناه العام وبين العنف السياسى على نحو خاص، كى نميز بين العنف السياسى وغيره من ألوان العنف الإجتماعى الأخرى.

فماهى العنف السياسى تكمن فى أنه " الاستخدام الفعلى للقوة أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية، أو أهداف إجتماعيه لها دلالات أو أبعاد سياسية، وهذه الممارسات قد تكون فردية أو جماعية، سرية أو علنية، منظمة أو غير منظمة".

وتجدر الإشارة إلى أن العنف السياسى قد يكون مصدره الحكومة حيث يمارسه النظام القائم عن طريق أجهزته ومؤسساته، ويسمى فى هذه الحالة بالعنف الرسمى أو الحكومى ، وقد يصدر العنف السياسى عن بعض الأفراد أو الجماعات ضد النظام، أو ضد قوى أخرى ، أو جماعات أخرى فى المجتمع لأسباب سياسية أو اقتصادية أو دينية... الخ، وحينئذ قد يتدخل النظام فيصبح طرفاً فى هذه الصراعات، أو يستثمرها لخلق نوع من التوازن، أو إنهاك قوى هذه الجماعات وتحجيم دورها.

والعنف فى صورته الأولى يهدف إلى الحفاظ على إستقرار النظام، واستمرار الوضع القائم، وتقليص حجم ودور القوى المناوئة للنظام، وهو فى صورته الثانية يرمى إلى التأثير

على بعض السياسات والقرارات التي قد تشكل ضرراً بمصالح هذه الفئات أو الحصول على بعض المكاسب، أو تغيير النظام القائم، ويسمى في هذه الحالة بالعنف الشعبي.

## ٢ - مؤشرات العنف السياسي :

يعد العنف السياسي بصورة المختلفة أحد مظاهر عدم استقرار النظام الحاكم، وغياب مظاهر العنف لايعنى استقرار النظام أو احترام الأفراد له، فقد يتمتع مجتمع ما بالاستقرار نتيجة البطش البوليسي وسياسات القمع التي قد ترغب الأفراد على الاستكانة، وهذا ما يحدث في بعض الدول ذات الأنظمة الشمولية، حيث يصير الاستقرار شكلياً فقط.

والعنف السياسي له مظاهر أو مؤشرات عديدة منها مايتعلق بالأفراد والجماعات، وتسمى بمؤشرات العنف الشعبي ، ومنها مايتعلق بالنظام وتسمى بمؤشرات العنف الرسمي ، وسيمرض البحث لكل منها بشئ من التفصيل في السطور الآتية :

### ١-٢ مؤشرات العنف السياسي الشعبي :

تتمثل مؤشرات العنف السياسي الشعبي في الجوانب أو المظاهر الآتية :

١- المظاهرات : المظاهرة تجمع من الأفراد ينتمون غالباً إلى فئة معينة - كالطلبة أو العمال أو المحامين أو المهندسين..... أو غيرهم - أو إلى مجموعة فئات والمفترض فيها أن تكون منظمة وتهدف إلى الإعراب عن الاحتجاج ضد النظام أو ضد قرار اتخذ، أو سياسية طبقت، أو شخصية ما .

٢- أحداث الشغب : وهي عبارة عن تجمعات من المواطنين منظمة أو غير منظمة، تعلن إحتجاجها ضد النظام، أو ضد بعض السياسات، أو ضد أحد القيادات الرسمية، وذلك بإستخدام القوة المادية ( قتل، تدمير، تخريب....).

٣- التمرد : وهو شكل من أشكال المواجهة المسلحة للنظام، يقوم به بعض الأفراد المدنيين أو العسكريين، أو كلاهما معاً ، وذلك لممارسة الضغط على النظام كي يستجيب لمصالح معينه لهؤلاء الأفراد.

٤- الإضراب : ويتمثل هذا المؤشر فى امتناع أصحاب عمل ما عن العمل لفترة معينة قد تطول أو تقصر وفقاً لشروط الإضراب، وذلك بغية التأثير على النظام لتلبية مطالبهم والاستجابة لمصالحهم الفئوية وقد يكون الإضراب احتجاجاً على ممارسات وسياسات النظام تجاه قضايا عامة على المستويين الداخلى والخارجى.

٥- الاغتيال ومحاولات الاغتيال : وهذا المؤشر عبارة عن عمليات قتل أو محاولات لقتل شخصيات تشغل مناصب سياسية مثل : رؤساء الدول أو الوزراء أو رؤساء الأحزاب أو أعضاء السلطات الثلاث، أو قتل شخصيات عامة مثل رؤساء تحرير الصحف أو غيرهم من القيادات.

وهذا المؤشر قد يشارك فيه النظام ويمارسه عن طريق أجهزة معينة ضد بعض العناصر المعارضة أو المناوئة للحكم داخل الوطن وخارجه.

٦- الانقلاب ومحاولات الانقلاب : الانقلاب هو عملية إطاحة مفاجئة وسريعة بالقائمين على النظام الحاكم، أو استبدالهم بغيرهم، ويتم ذلك عن طريق بعض عناصر القوة كالجيش أو البوليس دون حدوث تغييرات أساسية فى طبيعة النظام السياسى وأنماط توزيع القوة فيه، ودون حدوث مشاركة شعبية حقيقية.

وقد يقوم بالإنقلاب بعض الأفراد المدنيين إلا أن نجاحهم يتوقف غالباً على مساندة وتأييد الجيش والبوليس أو حيادهما.

وبجانب هذه المؤشرات الستة للعنف الشعبى تظهر بعض المؤشرات الأخرى مثل : الحروب الأهلية وحروب العصابات وأعمال الخطف والتعذيب، إلا أنها ليست على نفس الدرجة من الأهمية والانتشار كتلك المؤشرات السابقة.

يوضح الجدول التالى أشكال ومؤشرات العنف الشعبى وفقاً لطبيعة وحجم كل مؤشر.



| م | المؤشر       | عام  | محدود  |
|---|--------------|--|--|
| ١ | المظاهرات    | - تنتشر في نطاق جغرافي واسع ( عدة مدن مثلاً)<br>- يشارك فيها أكثر من فئة اجتماعية (طلبة ، عمال، فلاحون...)<br>- ينتج عنها خسائر كبيرة نسبياً | - تنتشر في نطاق جغرافي محدود ( جامعة - كلية - مصنع - مدينة صغيرة)<br>- يشارك فيها عادة فئة اجتماعية واحدة ( كالطلبة أو العمال....)<br>- ينتج عنها خسائر محدودة |
| ٢ | أحداث الشغب  | - كل ماسبق إلا أنها قد تمارس خلالها عمليات تخريب وقتل وتدمير.  | - كل ماسبق   |
| ٣ | - التمرد     | - يشارك فيه عدد كبير من المواطنين.   | - يشارك فيه فئة محدودة من المواطنين  |
| ٤ | - الإضراب    | - ينتشر في نطاق جغرافي واسع.<br>- يشارك فيه عدد كبير من عمال الصناعة والخدمات.<br>- ينجم عنه آثار اقتصادية كبيرة.                            | - ينتشر في نطاق جغرافي محدود<br>- يشارك فيه عدد محدود من العمال<br>- ينجم عنه آثار اقتصادية محدودة.  |
| ٥ | - الإغتيالات | - تمارس ضد بعض الشخصيات التي تشغل مناصب ميمامية رسمية كرموز للنظام السياسي   | - تمارس ضد بعض عناصر وهيادات المعارضة داخل البلاد أو خارجها.   |
| ٦ | - الانقلابات | - طبقاً لحجم وطبيعة القوى التي تقوم بالانقلاب فإن الانقلاب على المستوى العام يسمى بالانقلاب الجماهيري ، ويشارك فيه عدد كبير من المواطنين .   | - على المستوى المحدود هناك :<br>- الانقلاب العسكري الذي تقوم به عناصر من القوات المسلحة<br>- أو الانقلاب الذي تقوم به قوات الأمن.<br>- أو كلاهما معاً .        |

جدول (١) يوضح أشكال ومؤشرات العنف الشعبي وفقاً لحجم وطبيعة المؤشر

## ٢-٢ - مؤشرات العنف السياسي الرسمي :

تتمثل المؤشرات الخاصة بالعنف السياسي الرسمي فيما يأتي :

١- إعلان حالة الطوارئ : يبدو هذا المؤشر بصفة استثنائية ومؤقتة لمواجهة ظروف طارئة لا يمكن أن تواجه بقواعد التشريع العادية.

وإعلان حالة الطوارئ يتيح استخدام قواعد وإجراءات ووسائل استثنائية يطلق عليها لوائح الضرورة حيث يتم التوسع في اختصاصات السلطة التنفيذية على حساب الاختصاصات المخولة للسلطتين التشريعية والقضائية، بما يشكل إخلالاً بمبدأ الفصل بين السلطات، وبما يتيح الظروف للجور على حقوق وحرريات المواطنين، وثمة عدة ضوابط تنص عليها الدساتير والتشريعات المختلفة لإعلان حالة الطوارئ منه :

- تحديد الحالات التي تستوجب إعلان حالة الطوارئ.

- موافقة البرلمان على إعلان حالة الطوارئ.

- مناسبة إجراءات وسلطات الطوارئ لمقتضيات الظروف الاستثنائية.

- إنتهاء العمل بقانون الطوارئ بمجرد زوال سبب الأخذ به.

٢- الإعتقال السياسي : يتمثل هذا المؤشر في القبض على بعض المواطنين

والتحفظ عليهم، تنفيذاً لأوامر إدارية دون صدور أحكام قضائية سابقة ضدهم، وتظهر عمليات الإعتقال السياسي غالباً عقب أحداث العنف الشعبي كالمظاهرات وأحداث الشغب والتمرد.

وتعد عملية تعذيب المعتقلين السياسيين إحدى السمات البارزة للعنف الرسمي على مر العصور واختلاف الأنظمة، والفرق بين عصر وآخر يبدو في حجم الظاهرة ودرجة التعذيب.

٣- الإستعانة بقوات الأمن : تعد عملية الاستعانة بقوات الأمن أحد المؤشرات الممثلة

للعنف الرسمي ، حيث تعد الوظيفة الأساسية لقوات الأمن في الدول العربية هي تأمين النظام الحاكم، والتصدي لأحداث العنف التي قد تهدد هذا النظام، لذا فإن هذه الدول

قد اتجهت في الآونة الأخيرة إلى تدعيم قوات الأمن من حيث العدد والمدة كي تتمكن من مواجهة كافة أشكال العنف السياسي الشعبي.

٤- الاستعانة بوحدة الجيش : قد تلجأ بعض النظم الحاكمة إلى الاستعانة بوحدة من الجيش للقضاء على أعمال العنف السياسي الداخلي وذلك عندما تتعرض قوات الأمن في مواجهتها.

وهذا المؤشر يعكس نظرة معظم النظم السياسية في دول العالم الثالث - ومنها الدول العربية - لوظيفة الجيش، حيث ترى أن إحدى الوظائف الأساسية للجيش هي حماية النظام من التهديدات الداخلية.

### ٣- أسباب العنف السياسي :

هناك حقائق عدة يجب أن تؤخذ في الاعتبار إذا ما أردنا تحليل الأسباب التي تكمن وراء ظاهرة العنف السياسي في الوطن العربي ، وتتجلى أهم هذه الحقائق في الجوانب الآتية :

١- أن ظاهرة العنف السياسي ظاهرة مركبة ومتشابكة، ومن الطبيعي أن تتعدد وتتداخل أسبابها .

٢- أنه على الرغم من وجود سمات مشتركة بين الدول العربية إلا أنه توجد اختلافات بينها، خاصة فيما يتعلق بأنماط القيادة السياسية، والتوجهات الأيديولوجية، والإرتباطات الخارجية، والسياسات الإقتصادية في كل منها .

٣- أنه إذا ما رغبتنا في التعرف على أسباب الظاهرة فلا بد أن يكون هناك تمييز واضح بين الأسباب المباشرة لها، والأسباب الكامنة - غير المباشرة - حيث إنه لكل حدث من أحداث العنف أسبابه المباشرة التي لا يمكن استيعابها وفهم أبعادها دون الرجوع إلى المتغيرات المحيطة بهذا الحدث.

وعلى ضوء هذه الحقائق فإنه يمكن القول بأنه من الأهمية بمكان دراسة هذه الظاهرة من خلال الظروف التي نشأت في نطاقها، وتتمثل هذه الظروف في البيئة

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية والتربوية للوطن العربي ، على اعتبار إنه المجال الذى نشأت به الظاهرة موضوع البحث.

وتوضح السطور الآتية هذه الأمور بشئ من التفصيل.

### ٣-١- الأسباب الاقتصادية :

هناك العديد من التحولات الاقتصادية التى شهدها الوطن العربى والتي أثرت فى مسيرته طوال الفترة الماضية، وترجع هذه التحولات إلى :

١- إرتفاع الأسعار العالمية للنفط، وارتفاع عائدات دول الخليج، وتدفق حجم كبير من الأموال على المنطقة العربية خاصة بين عامى ١٩٧٤، ١٩٨٢ م الأمر الذى نتج عنه التطلع إلى تحسين الأوضاع المعيشية لأبناء هذا الوطن، إلا أن أسعار النفط بدأت تنهار بدءاً من عام ١٩٨٢ م وحتى عام ١٩٨٥ م مما جعل الإقتصاد العربى يعيش أزمة خانقة عبرت عن نفسها من خلال مظاهر عديدة لعل أهمها استيراد الوطن العربى أكثر من نصف غذائه من الخارج.

ويشير التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٨٧م إلى أن معظم الدول العربية قد صارت مستوردة للمنتجات الزراعية. حيث لم يتجاوز معدل النمو فى القطاع الزراعى ٢.٧٪، أما نصيب الصناعات التحويلية فى تشكيل الناتج المحلى الإجمالى فلم يتجاوز ١٥٪ باستثناء مصر والجزائر والمغرب

٢- تواجب تنامى ظاهرة العنف مع حقبة الإنفتاح الاقتصادى الذى اتخذ طابعاً استهلاكياً استفزازياً، حيث شكلت التوجهات الاستهلاكية لسياسات الانفتاح الاقتصادى ظرفاً ملائماً لنمو ظاهرة العنف - خاصة فى فترة السبعينيات - فقد أدى إتخام الأسواق العربية بالسلع إلى إثارة نزوات الاستهلاك وغرائره عند البشر وأدى ذلك إلى تهديد قيم التقشف والبساطة، وأثار حفيظة الطبقات المتوسطة - والتي كانت تمثل صمام أمن واستقرار هذه المجتمعات على مر التاريخ - كما أدى ذلك أيضاً إلى إنتشار قيم الفساد والتبذل والإباحية، وانعكست هذه التوجهات على حس الشباب ودفعت بالكثير منهم إلى العديد من التساؤلات من بينها:

- هل يمكن أن يحدث هذا الإبتدال أو الإسراف في مجتمع مسلم ؟

- هل يمكن أن يتعايش هذا الترف مع مايعانيه أبناء الوطن العربي من حرمان ؟

- زيادة تعميق وترسيخ تبعية الدول العربية للنظام الرأسمالي العالمي، وتمثلت هذه

التبعية في الجوانب الآتية :

- اعتماد غالبية الدول العربية على البترول كمصدر وحيد للدخل، وعدم نجاحها في

تتويج مصادر دخلها من القطاعات الإنتاجية الأخرى وهذا بدوره أدى إلى جعل خطط

التمية الاقتصادية فيها تعتمد على مصادر للاستثمار لا تتحكم هي فيها.

- هجرة الأموال العربية إلى الخارج بحثاً عن فرض استثمار آمنة حيث بلغ حجم

الأموال العربية بالخارج عام ١٩٨٨م حوالي ٦٧٩مليار دولار، موزعة على واحد وثلاثين

مركزاً مالياً عمالياً، (٢٨) وذلك بخلاف الأموال المودعة خارج هذه المراكز.

- تغفل الشركات متعددة الجنسية في بنية الاقتصاد العربي عن طريق قيامها بتنفيذ

العديد من المشروعات الإقتصادية الكبيرة، وهذا بدوره أوجد تبعية تكنولوجية لهذه

الشركات حيث إنها تملك الخبرة الفنية لتشغيل هذه المنشآت.

٤- البطالة الهيكلية الناتجة عن ارتفاع معدلات النمو السكاني والتوسع في النظام

التعليمي ، مقابل ضعف القدرة الاستيعابية لدى القطاعات الحديثه في التشغيل الناجمة

عن الخيارات ،تكنولوجية التي عمت المنطقة العربية.

وهذا بدوره أدى إلى ضغوط في العيش والرزق، وصار المجتمع العربي يعاني من

اختلالات هيكلية حيث لم تف معظم مؤسساته على إختلاف نوعياتها ومسمياتها

بوظائفها بصورة كاملة، في الوقت الذي ازدادت فيه القاعدة الواسعة للهرم الاجتماعي،

والتي تقبع فيها جموع الفقراء في مقابل تركيز محدودية رأس الهرم الاجتماعي المالك

للثروة، مما أدى إلى زيادة حدة التوترات الإجتماعيه وحوادث العنف كرد فعل للأزمة

الاقتصادية التي خلقت الفجوة الطبقيه بين الفئات المختلفة.

٥- تفاقم مشكلة المديونية الخارجية العربية لتصل إلى حوالي ١٢٠ مليار دولار،

الأمر الذي جعل العديد من الأقطار العربية تدخل في مفاوضات مع الدائنين، ومع

المؤسسات المالية الدولية من أجل إعادة جدولة الديون، وهذا بدوره فرض على الدول العربية الخضوع لبعض الشروط التمسفيه من قبل هذه المؤسسات.

وهكذا يعيش الإنسان العربي أزمة حقيقية فى الوقت الذى تضيع فيه ثروات العرب وآمالهم فى إمكانية تحقيق أى تقدم تكنولوجى سواء عن طريق نقل التكنولوجيا أو ابتكارها، مما يعنى المزيد من التخلف فى عصر أصبحت فيه التكنولوجيا تمثل مقياساً للتقدم الحضارى.

فالعرب مازالت تشغلهم - كما يبدو - مجموعة من المشكلات والقضايا التى تفوق طاقتهم فى الوقت الذى لا يستطيعون فيه حلها، وربما يزداد هذا العجز مع زيادة العجز الاقتصادى العربى من خلال ارتفاع المديونية العربية نتيجة الإخفاق النهضوى.

٦- إنتشار بعض الأنشطة الطفيلية فى المجال الاقتصادى العربى مثل السمسرة والتوكيلات التجارية وتجارة العملة، الأمر الذى ساعد على وجود قطاعاً مالياً غير رسمى إلى جانب القطاع الرسمى ؛ الممثل فى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى فى المجتمعات العربية، وخطورة هذه الأنشطة تكمن فى عدم إمكانية التحكم فى نشاطها وضبطها، وتوجيه نشاطها لخدمة أهداف التنمية الإقتصادية.

### ٣-٢- الأسباب الإجتماعية :

مما لاشك فيه أن الظروف الاقتصادية التى مر بها الوطن العربى كان لها تداعياتها الاجتماعية المتمثلة فى:

- زيادة الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون.

- إختلال القيم المتعلقة بمكانة الفرد الاجتماعية.

- الإختلال بين معايير الأداء ومعايير الجزاء.

- الإضرار بمصالح الطبقة المتوسطة بشرائحها المختلفة.

وهناك عديد من العوامل الاجتماعية التى ساهمت فى إبراز هذه الظاهرة بعضها مسئول مسئولية مباشرة، والبعض الآخر مسئوليته غير مباشرة، والمستقرئ لواقع

الوطن العربي ولتاريخه القريب يجد العديد من التدايعيات الاجتماعية التي تتخر في كيان هذا الوطن بل وفي صميم قيمه ومبادئه، وقد أدت هذه التدايعيات إلى إيجاد حالة من الإحباط واليأس لدى الشباب العربي سواء في الأقطار الفقيرة أو الأقطار الغنية على حد سواء.

فقد توصلت إحدى الدراسات التي أجريت على الشباب المصري إلى النتائج الآتية :

- ٦٩٪ لا يتوقعون الحصول على عمل مناسب بعد التخرج.

- ٨٢٪ لا يتوقعون الحصول على مسكن مناسب.

- ٩٦٪ لا يتوقعون مستقبل أفضل بالنسبة لهم.

وتوصلت دراسة أخرى أجريت على الشباب الأردني إلى أن المشكلة الإقتصادية تحتل المكانة الأولى بالنسبة لإستجابات أفراد العينة ، ويأتى فى الاختيار الثانى الخوف من عدم تحقق المكانة الاجتماعية الملائمة لهم، أما الدراسة التي أجريت على الشباب الكويتى فقد وضحت أن أكثر من نصف أفراد العينة يشعرون بالخوق والقلق إزاء المستقبل المهني لهم.

وتؤكد إحدى الدراسات التي أجريت على الشباب السعودي أن من أهم المشكلات الاجتماعية التي يعانى منها الشباب :

- قلة إطلاع الآباء على أسرار الأبناء.

- ضعف قدرة الشباب على إقناع الآخرين بأفكارهم.

- ضعف الإلتزام بتعاليم الاسلام فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر.

حيث بلغت نسبة من يطلعون على أسرار أبنائهم دائماً ٣,٢٪، وبلغت نسبة من يستطيعون إقناع الآخرين بأفكارهم دائماً ١٢,٣٪، وبلغت نسبة من صرحوا بأنهم يلتزمون بتعاليم الإسلام فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر بصفة دائمة ٣٤,٢٪، بينما يلتزم بذلك ٥٩,٨٪ أحياناً.

وتلك النسب إن دلت على شئ فإنما تدل على واقع مأزوم يحياه الشباب ولا يتقبله، ولا يقتصر رفض الشباب على الواقع، وإنما يمتد إلى المستقبل حيث لا يتوقع هؤلاء

الشباب مستقبلي أفضل مما هم عليه، فكان العنف نتيجة طبيعية لحالة الرفض والإحباط واليأس التي يحيها الشباب.

وتقدم إحدى الدراسات تفسيراً للظروف الاجتماعية التي مهدت لإنتشار العنف السياسي في الوطن العربي ، ويستند هذا التفسير إلى مقولات ثلاث :

- المقولة الأولى : تتمثل في الفجوة بين الواقع والمأمول : حيث، يؤدي اتساع هذه الفجوة إلى الإحباط وزيادة شحنة العداة للنظام القائم لدى الأفراد، خاصة إذا ما شعر الأفراد أن هذه الفجوة راجعة لظروف اقتصادية أو إجتماعية قائمة، فمندئذ يبحثون عن بديل لهذه الظروف.

- المقولة الثانية : تدور حول اختلال العدالة التوزيعية، ففي هذه الحالة يتحول الإحباط إلى سلوك عدواني ، إذا ما تراءى للأفراد أن أقرانهم يحصلون على نصيب أعلى من الثروة أو المكانة الاجتماعية.

- المقولة الثالثة : تتمثل في الحرمان النسبي، بمعنى أن الأفراد قد يتوقعون ألا تسوء حالتهم بينما تتحسن أحوال الآخرين في نفس المجتمع دون ماسبب مشروع، فإذا ما حدث العكس كما هو الحال في معظم الدول العربية - فإن الإحساس بالحرمان والظلم يولدان غضباً وسخطاً واستعداداً لرفض النظام القائم ومقاومته.

يضاف إلى ماسبق أن مجتمعنا العربي يعيش مرحلة تناقض بين نوعين من القيم والمفاهيم يتمثلان في القيم والمفاهيم التقليدية التي ورثها الشباب عن الكبار، وتلك القيم والمفاهيم المستحدثة، والتي يدعمها التطور العلمي والتكنولوجي ، وهذا كله يضع الشباب أمام خيارين ؛ إما أن يثور على كل خبرات الأجيال السابقة، أو أن يتقبلها تحت ضغط العرف والتقاليد وعوامل التشبث الاجتماعية المختلفة ، مما يؤدي إلى زيادة احتمالات الصراع بين ماهو تقليدي وموروث وماهو جديد .

وأمام صورة الواقع هذا، ومن خلال التناقض بين الطرح والتطبيق أصبح المواطن العربي يسمع كلاماً حلواً ويشهد واقعاً من المذاق، مما انعكس على واقع الشباب العربي ، وجعله يعمل ويفكر بطريقة متناقضة. ولعل ظهور أحداث العنف كان دليلاً قوياً

على ضرورة إحداث تطورات اجتماعية جذرية في هذه المجتمعات، أو بمعنى آخر كان دليلاً قوياً على أن مرحلة من مراحل النمو الاجتماعى يتعين تصنيفها، وإحلال مرحلة أخرى محلها.

### ٢-٣- الأسباب السياسية :

هناك خصائص معينة للبيئة السياسية العربية، وقد جعلت هذه الخصائص من العنف الرسمى وغير الرسمى معلماً مميزاً من معالم الحياة السياسية العربية، وتتمثل أهم هذه الخصائص فيما يأتى :

١- أن الاتجاه العام فى السلطة السياسية فى المجتمع العربى قد استمر فى اتجاه المركزية فى السلطة والإدارة، وقد تمتعت هذه المركزية بمظهرين متكاملين :

- المظهر الأول : يتمثل فى تركيز السلطة عسكرياً وسياسياً وأمنياً فى يد سلطة واحدة، وقد اقتضى هذا الأمر الاعتماد كلياً على ضبط المواقع الاستراتيجية الحساسة من أجل دعم وحماية السلطة، مما أدى إلى إزدياد أهمية العنف فى الحفاظ على الاستقرار السياسى.

- أما المظهر الثانى لمركزية السلطة فيتركز فى الدور المتضخم للجهاز المركزى الإدارى فى الاقتصاد القومى ، بعد أن انتزع النظام لنفسه الدور الرئيسى فى تسيير معظم المؤسسات الاقتصادية، وقد اكتسبت الدولة عن طريق إحتكار السلطة الاقتصادية قوة إضافية مكنتها من إحباط أية مبادرة سياسية للخروج من هذا الشباك المحكم، وهذه الخاصية تكاد تكون سمة عامة من سمات الأنظمة العربية سواء كانت جمهورية أم ملكية، غنية أم فقيرة، بغض النظر عن الأيديولوجية السياسية لهذا النظام أو ذلك.

وقد قبلت الجماهير العربية هذا الوضع لفترة من الزمن على إعتبار أن هذه الأنظمة تسعى إلى تحقيق بعض الأهداف القومية كالتحرر والوحدة والتنمية والعدالة الإجتماعية... إلخ، إلا أن هذه الأنظمة لم تحقق الكثير من هذه الأهداف المعلنة، فكان من الضرورى بمكان إحداث التغيير ومقاومة الوضع القائم، وفى ظل غياب

التقاليد الخاصة بالممارسة الديمقراطية والتي تدور حول إمكانية التغيير باستخدام الوسائل السياسية السلمية كان العنف هو البديل متاح، سواء من جانب الأفراد الذين يسمعون لإحداث التغيير، أو من جانب القائمين على السلطة السياسية في المجتمع للحفاظ على الوضع القائم.

٢- تتمثل الخاصية الثانية للبيئة العربية سياسياً في عدم إمكانية التناوب الديمقراطي للسلطة السياسية في المجتمعات العربية، حيث إن الصفة السائدة للأنظمة العربية خاصة في فترة السبعينيات والثمانينيات هي وجود جماعة سياسية واحدة، ولا يوجد مجال للتناوب والمعارضة.

والواقع أن وجود هذه الجماعة الواحدة أدى إلى عدم إمكانية تداول السلطة بصورة سلمية. وفقدان المعارضه لأي أمل في الوصول للسلطة وقبولها لتوظيف النظام السياسي لها من أجل الحفاظ على بقائه -كل هذا- قد أفقد الجماهير العربية الثقة في مصداقية المعارضة الشرعية، وكذلك في مصداقية العمل السياسي العام، ومن هنا كان عزوف المواطنين عن المشاركة السياسية في أبسط صورها أمراً طبيعياً.

وهذا ما تؤكدته إحدى الدراسات من خلال ما توصلت إليه من نتائج في هذا الصدد لتوضح أن النظم السياسية العربية قد قامت على أساس إحتكار النخبة السياسية للسلطة، وساعد على بقاء هذا الوضع ما قام من تحالفات بين أصحاب السلطة وأصحاب الثروة في المجتمعات العربية.

٣- يمكن القول بأن ضعف النظام السياسي العربي خاصة في فترة السبعينيات قد لعب دوراً بارزاً في دعم جماعات العنف السياسي في الوطن العربي ، فقد كان من المنطقي نظراً لضعف النظام السياسي أن يحاول أداء فاعليته عن طريق القوى السياسية المتنافسة، وإذا كان النظام السياسي قد امتلك القدرة على السيطرة على هذه القوى وعلى مستوى الصراع ذاته في بداية الأمر فإنه في المراحل المتأخرة من الصراع قد فقد النظام السياسي السيطرة على تطور الصراع واتجاهاته.

وكان من المنطقي أيضاً أن تفرز هذه الظروف عدداً كبيراً من الجماعات التي شاركت في الصراعات القائمة إنسياقاً وراء مشاعر أو عواطف أو أفكار متطرفة.

وقد عبرت بعض الدراسات عن بروز مجموعة من الملامح الأساسية لضعف النظام السياسي العربي يمكن أن نبورها في النقاط الآتية :

(أ) وجود التمزقات والنزعات القومية أو الاقليمية أو الطائفية أو حتى العشائرية - كما يلاحظ في مجتمعات البداوة - والتي تحدد أنماط وتوجهات الولاء تبعاً لها، مما يخلق انشطاراً موازياً في مراكز السلطة ويحول دون قيام السلطة على أسس اجتماعية أو قانونية راسخة ومتكاملة.

(ب) تعدد القوى السياسية المختلفة التي تفتقر إلى إنتظام العلاقة بينها مما يحول دون بروزها ضمن إطار معين من التوازن الذي يعمل على تحقيق الوحدة الوطنية والولاء العام، فمن الملاحظ أن كلاً من هذه القوى - بغض النظر عن درجة الضعف التي تتمتع بها - تطرح نفسها ضمن فرضية الإحلال محل، وليس المشاركة مع القوى الأخرى من أجل السيطرة على السلطة.

(ج) إفتقاد الأنظمة السياسية العربية لوجود توجه أيديولوجي واضح ومحدد المعالم وله صفة الاستمرار التاريخي، حتى وإن امتلكت بعض هذه الأنظمة بداية هذا التوجه فإنها لاتملك الوسائل التي يمكن عن طريقها تنشئة الشباب العربي حسب قيم النظام وتوجهاته الأيديولوجية، الأمر الذي أدى إلى إيجاد نوع من التشئة ذات الطبيعة العشوائية.

(د) الإنفصال بين قيم النظام السياسي وقيم المجتمع المدني ، وإذا كان النظام السياسي قد سمى كثيراً إلى تغيير توجهاته وأيديولوجياته لمواجهة قيم المجتمع المدني ، فإن الأخيرة قد ظلت قوية ولها سيطرتها على الجماهير العربية - وبخاصة الشباب منهم - لأنها أعمق وأكثر إنتشاراً إذا ما قورنت بقيم النظام السياسي.

٤- تتمثل الخاصية الرابعة في عجز بعض الأنظمة السياسية العربية عن استيعاب القوى الإجتماعية والسياسية الجيدة في المجتمع العربي حيث شهدت المجتمعات العربية تحولات اجتماعية كثيرة لعل من أبرزها ازدياد عدد السكان، وازدياد نسبة الشباب خاصة المتعلمين منهم، إلا أن الأنظمة العربية القائمة لم تستطع خلق المؤسسات

السياسية القادرة على استيعاب هذه الطاقات وإتاحة الفرصة لها للتعبير عن آرائها والمشاركة في اتخاذ القرارات - خاصة مايتعلق من هذه القرارات بمستقبلها- الأمر الذى دفع بالعديد من هؤلاء الأفراد إلى فقد الثقة فى جدوى ممارسة أى نشاط سياسى فى إطار المؤسسات السياسية الشرعية القائمة.

لذا فإن التمرد السياسى والعنف الذى أعلنه الشباب فى كثير من الأقطار العربية يمكن تفسيره على أنه استجابة للنظم التسلطية الرجعية فى هذه الأقطار، فهى نظم لا تستطيع أن تتكيف مع الحاجات والمطالب الجديدة التى يفرضها التحديث فى هذه المجتمعات، بل إن هذه الأنظمة قد سعت إلى كبح هذه الحاجات ومن ثم نشأت الحركات السياسية والتى ولدتها عملية التحديث فى المجتمعات النامية والمتخلفة، ثم مالبت هذه الحركات أن تحولت إلى معارضة سياسية نشطة للأنظمة القائمة.

٥- ترتبط الخاصية الخامسة بسابقتها، فالمستقرئ للتطورات السياسية التى مر بها الوطن العربى خلال سنواته الثلاثين الماضية يجد أن من بين العوامل التى أثارت التفاضلات السياسية بين الشباب سواء فى صفوفه أو فى علاقته بالنظام القائم الوهم الذى ألقى فى روعهم بأن لهم دوراً سياسياً رئيساً منفصلاً عن سائر القوى السياسية فى المجتمع.

هذا بالإضافة إلى تعدد الجهات التى مارست دورها فى استقطاب الشباب كقوى سياسية يمكن استخدامها لوحدات التوازن السياسى فى المجتمع ، وهذا بدوره أدى إلى إيجاد نوع من التضارب الفكرى ، وعدم وضوح إستراتيجية تنمية الشباب ورعايته الرعاية المناسبة، بل إن عملية تربية الشباب وتثنته قد تحولت إلى عملية استغلال سياسى.

٦- تانى الخاصية السادسة كنتيجة حتمية للخصائص السابقة للوطن العربى فى بيئته السياسية، وهى مايمكن أن نسميه بالفراغ السياسى ونعنى بالفراغ السياسى هنا تدنى مستوى المشاركة السياسية وخاصة بالنسبة للشباب ومن مختلف الطبقات، ولانعنى بالمشاركة السياسية مجرد الإدلاء بالأصوات فى الانتخابات أو الانضمام إلى

عضوية الأحزاب السياسية - وهي عضوية مازالت محدودة وغير فعالة - أو الترشيح، وإنما نعنى بها المشاركة فى اتخاذ كافة القرارات وعلى جميع المستويات : سواء داخل الأسرة أو المدرسة أو فى مجال العمل ؛ عن طريق المشاركة الفعالة والنشطة فى التنظيمات الشعبية والرسمية، خاصة وأن التنظيمات الشعبية القائمة قد تحولت إلى تنظيمات رسمية واصبحت عضويتها شكلية، ولا يوجد حزب واحد فى وطننا العربى يمكن أن يحشد الشباب وراءه لتحقيق هدف قومى أو ابتغاء غاية عامة، وهنا تأتى التنظيمات السرية أو جماعات العنف السياسى لتملأ الفراغ ولتتغلغل فى التنظيمات الرسمية القائمة كالاتحادات الطلابية والنقابات المهنية، ولتهنى للشباب فرصة تحقيق الذات والشعور بالانتماء والقيام بدور ما لتحقيق هدف أو أهداف مرسومة.

ونتج عن هذا الفراغ السياسى افتقاد الشباب لأية فرصة للممارسة السياسية بمعناها الواسع التى تنمى لديه القدرة على الحوار وإبداء الرأى ، وتعوده على تقبل الرأى الآخر، أو التنازل عن رأيه إذا اقتنع بغيره، وهكذا يصير دور الشباب هو دور المشاهد وليس دور المشارك ويصبح هذا الأسلوب الفكرى الجامد هو المسيطر عليه فى مختلف مجالات حياته.

### ٣-٤ - الأسباب الفكرية :

إذا ما سلمنا بأنه لا يمكن إرجاع ظاهرة العنف السياسى فى الوطن العربى إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحدها وجب علينا أن نشير إلى وجود عوامل فكرية ساهمت بدورها فى إبراز العنف السياسى كأداة من أدوات الممارسة السياسية فى الوطن العربى.

وتتحدد أهم الخصائص التى يتميز بها الفكر العربى فى الجوانب الآتية :

١- أن الفكر العربى ليس فكراً واحداً متسقاً متجانساً، وإنما هو فكر متنوع الاتجاهات، متعدد المشارب، مختلف المناهج والأهداف وهو بحالته هذه يعبر عن وقائع التمدد والتنوع والاختلاف السائد فى الخريطة السياسية للمجتمع العربى.

٢- أن الفكر العربي ومنذ مايزيد عن مائه سنة قد فشل فى تحقيق هدفه الأسمى وهو النهضة، ويبدو ذلك واضحاً فى غياب المشروع القومى الحضارى العربى ، الذى يمكن أن تلتف حوله الدول العربية وقد نتج عن ذلك أن الفكر العربى لم يستطع حتى الآن إنتاج نظرية سياسية يمكن استخدامها فى تحليل واقع المجتمع العربى ، الأمر الذى أدى إلى إيجاد مايمكن أن نسميه بالفوضى الفكرية فى المجتمع العربى المعاصر .

٣- أن المجتمع العربى مازال متمسكاً بنصوص بعيدة عن الواقع المعاش، فليست هناك علاقة مباشرة بين الفكر العربى والواقع القائم، وهذا بدوره جعل الفكر العربى قاصراً عن تحليل الواقع وتقديم الحلول العملية لمواجهة مشكلاته .

لذا فليس بغير أن يظل هذا الفكر يكرر معالجة نفس القضايا ويدور فى فلك نفس المفاهيم، ويطوف رغم الاختلافات الجزئية حول نفس الحلول .

٤- أن البلاد العربية هى أكثر البلاد المستهدفة للسيطرة عليها ثقافياً، واستقطابها سياسياً ، ونظراً لأن معظم هذه البلاد لا تلتزم إلتزاماً كاملاً بالإسلام فى أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتربوية فإن الباب مفتوح فيها للتيارات المختلفة، والأفكار المتبانية على إختلاف مصادرها وأهدافها وهذا الأمر يؤدى بدوره إلى زعزعة هوية هذه البلدان وإلى تضارب أفكار شبابها .

٥- أن الشباب العربى يشمر بالحيرة والقلق وعدم وضوح الرؤية، وهذا يؤدى إلى تحول الشباب من الإيجابية التى تتجلى فى العمل على ترقية الواقع الاجتماعى أو النضال ضد القوى السياسية إلى السلبية، حيث الانسحاب من الواقع الاجتماعى ، إلا أن هذا الانسحاب لا يلبث أن يكون مقدمة لإيجابية أكثر عنفاً من الحالة الأولى فهناك نوع من الفراغ الفكرى الذى يستشعره الشباب كنتيجة لعدم وضوح موقفه الاجتماعى ، وضعف انتمائه السياسى الراجع أساساً إلى قصور التنشئة السياسية . وانعدام المشاركة فى معارك النضال من أجل التحول الاجتماعى فى وطننا العربى .

هذه هى أهم الخصائص الفكرية للبيئة العربية والتى توضح أن الفكر العربى كان فى مجمله بعيداً عن الواقع المعاش، ولعل هذا يرجع إلى الظروف التاريخية التى مر بها هذا الفكر وتطور فى نطاقها، والتى تتمثل فيما يأتى :

- التدخل الأجنبي ، وماكان يعنيه هذا التدخل من تحد لهذا الفكر.

- اتجاه النخبة الحاكمة نحو توظيف هذا الفكر لإحكام سيطرتها على تلك المجتمعات والحفاظ على الوضع القائم الذى يتيح لها التمتع بما حققته من امتيازات ومصالح خاصة بها.

وقد أدى هذا الوضع إلى تحول البيئة الفكرية العربية إلى بيئة صراعية تفتقد للأدوات الفكرية التى تقوم على الحوار الهادف، والاعتراف للآخرين بحقهم فى إبداء الرأى، واحترام الرأى الآخر والتسامح معه أياً ماكانت درجة الإختلاف.

أما رد الفعل من قبل الفكر العربى ذاته فقد كان هروياً فى مجمله، إما إلى الماضى وإما إلى تخطى الواقع القائم والهروب نحو الحلم المأمول.

لذا فإن هذه الظروف جميعها كانت كفيلة بإيجاد أفراد يتصفون بعدد من الخصائص يمكن إجمالها فيما يأتى:

- فقر البصيرة وعدم القدرة على الاستبصار والتجديد.

- الجمود والتصلب العقلى والوجدانى.

- اللجوء إلى العنف كتعبير عن وجهة النظر الشخصية.

- عدم التسامح مع الآراء المخالفة.

- التوتر النفسى ومايصاحبه من أزمات.

وصار هؤلاء الأفراد يعيشون فى غربة ؛ بينهم وبين أكثر الناس جفوة، وبينهم وبين الحكومات فجوة ، ثم لالتبث صدورهم أن تضيق بما حولهم ومن حولهم، فإذا تمسكهم بما يؤمنون به يتحول بهم إلى عزلة، وإذا حوارهم مع غيرهم يتحول إلى نفور ومشاحنة، وإذا إنكارهم على من يخالفهم يجاوز القلب واللسان، ليصير حرباً ساخنة، وصدماً طابعه العنف والشدة.

### ٣-٥- الأسباب التربوية :

يضيف بعض المفكرين والمربين إلى جانب الأسباب السابقة للعنف السياسى الأسباب التربوية، على اعتبار أنها تمثل أحد الأسباب التى ترجع إليها أزمة الحياة العربية، خاصة

وأنهم يسقطون على التربية آمالهم وأفكارهم وأنظارتهم، ليكون لها دور فعال في بناء المجتمع، وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلا إنها صارت وسيلة لتكوين شخصيات متكاثرة ولكنها تائهة في معظم الأحيان، قلما تملك الإعداد الفكرى والعلمى والمهنى اللازم لتضطلع بدورها في بناء المجتمع.

ويمكن إجمال مظاهر أزمة التربية في الوطن العربى والتي تؤدى بدورها إلى تكريس وانتشار ظاهرة العنف السياسى فى الجوانب الآتية :

### ١- غياب الفلسفة التربوية فى الوطن العربى

فالبلاذ العربىة أخذت بفلسفات تربوية متعددة استعارتها من هنا ومن هناك، وانمكست آثار هذه الفلسفات على حركة التربية بصفة عامة، وتجلى ذلك فى نقل الكثير من التجارب التربوية العالمية والأخذ بتطبيقات مختلفه لهذه الفلسفات، دون نظر كاف إلى أى مدى تلتقى هذه التجارب وتلك التطبيقات مع واقع تلك البلاذ، وإلى أى مدى تختلف عنه.

ولم تستطع التربية بأى من هذه الفلسفات أن تحقق الغاية المنشودة منها، فمازالت الصعوبات التى تواجهها التربية فى البلاذ العربىة متعددة ومتوعة، ولازال الفكر الشائع لدى القائمين على صناعة القرار التربوى ولدى الجماهير العربىة إزاء التربية أنها خدمة عامة تؤدى لأبناء هذا الوطن، ومازالت أهداف التربية تركز على إمداد هرم العمالة بالكوادر العاملة وفق مستوى التربية الذى وصل إليه الأفراد.

### ٢- تزييف الوعى عن طريق وسائل الإعلام :

إذا مانظرنا إلى الدور الذى تمارسه وسائل الإعلام العربىة سنجد رؤيه مزيفة تطمس الواقع وتشوه الحقيقة، مما انعكس على واقع الشباب العربى وجعله يميل ويفكر بصورة متناقضة فهو يتحدث عن العدالة لكنه يمارس الاستغلال، يطرح ضرورة الرؤية العلمية ويفكر بطريقة أسطورية ، مما يعنى المزيد من التهميش الفكرى والسياسى لجيل الشباب والأجيال الناشئة.

### ٣- قصور دور المؤسسات التربوية :

بالإضافة إلى ماتمانيه مؤسسات الإعلام كأحد مؤسسات التربية غير الرسمية . نجد أن البقية الباقية من مؤسسات التربية بشكلها الرسمي وغير الرسمي في حاجة إلى إعادة النظر في مضمونها وطرائقها خاصة وأن وظيفتها الراهنة قد تعرضت لكثير من النقد من قبل غالبية الدراسات التي تناولتها بشكل أو بآخر ، نظراً لكونها معزولة عن القضايا المعاشة، ولأنها تعنى بتكريس بعض القيم بشكل معرفي بحت لا يجد له أساساً في الواقع، ويقوم عليها في كثير من الأحيان أفراد غير مؤهلين أو غير مختصين.

ولا تختلف صورة مؤسسة معينة عن صورة مؤسسة أخرى حيث تسهم المؤسسات التربوية في الوطن العربي في تكريس الفقر الثقافي لدى الشباب، مما جعل للشباب العربي يفتقر إلى معرفة واقع العربي إجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وفكرياً، وهذا الفقر الثقافي جعله عرضة للاستيعاب والتوظيف لصالح القوى السياسية المناوئة، مما جعلنا نشاهد جيلاً عاجزاً عن إدراك حقيقة إنديفاعاته ومواقفه .

وإذا كان للظروف التربوية وموقفها من ظاهرة العنف السياسي تحليل مفصل لاحق، فإنه ينبغي قبل أن نترك الحديث عن أسباب العنف أن نؤكد على أن الأسباب السابقة ليست هي الوحيدة المسئولة عن سلوك العنف أو التطرف، حيث تشير إحدى الدراسات العلمية في هذا المجال إلى أن هناك استعداد للعنف والتطرف يتميز به بعض الأفراد ولا يتميز به آخرون، وهذا الاستعداد ذو صبغة ولادية عادية، وربما مع مرور الوقت ينمو كسمة جوهرية في سلوك الفرد، أو ربما لانتهاياً له فرص النمو فيبقى استعداداً كامناً بلا ظهور.

أما النتائج المترتبة على وقوع الفرد في أسر هذه السمة فتوضحها بعض الدراسات، حيث يتعرض الشخص الذي يتسم سلوكه بالعنف لما يأتي :

- النبذ الإجتماعي
- التخلف الدراسي
- سوء التوافق الاجتماعي
- القلق النفسي

- التمرد على المعايير السائدة - التعرض للمرض النفسى .

- الارتباط بأخرين لهم نفس سماته .

- ارتكاب أفعال ترضه للوقوع تحت طائلة القانون .

## ثانياً: التربية وظاهرة العنف السياسى

### ١- لماذا التربية ؟

تعد التربية بالنسبة لأية أمة من الأمم أساساً لبنائها ونموها وازدهارها وإيصالها إلى أكثر المواقع الحضارية تقدماً ، كما أنها تساعد الأمم على مواجهة تحديات العصر ومتطلبات المستقبل .

وفى الأزمات الكبرى التى تعصف بحياة الأمم ترنو الأنظار إلى التربية عسى أن تجد فيها مخرجاً من تلك الأزمات، حيث تعد التربية سلاحاً استراتيجياً يقوم بتحديد مستقبل وهوية المجتمع متى ما تضافرت جهود المؤسسات المسئولة عن تلك المهمة ، وعملت مجتمعة بعزيمة وحزم وإخلاص فى ضوء تخطيط علمى موضوعى يستند إلى أهداف واضحة ومحددة يمكن تطبيقها فى الواقع المعاش وقياس مدى تحققها بطرق موضوعية وعلمية .

وتمثل ظاهرة العنف السياسى إحدى تلك الأزمات التى تزايدت فى الآونة الأخيرة، وأضححت تحمل فى طياتها مضموناً سلبياً يهدد استقرار الوطن العربى وسلامه الاجتماعى ، حيث تشير ظواهر العنف إلى أن بناء المجتمع العربى صار يعانى من اختلالات هيكلية ، وأن معظم مؤسساته لم تعد تقوم بوظائفها بصورة كاملة فى الحفاظ على أمن هذا المجتمع واستقراره .

وإذا ما سلمنا بأن هذا الأمر يهم جميع هيئات المجتمع ومؤسساته - إذ أنه يهدد الجميع لا فى حاضرهم فحسب، وإنما فى مستقبلهم أيضاً - فإن أهميته بالنسبة للتربية تجعلها فى مقدمة تلك المؤسسات، ذلك أن التربية على المستوى العالمى تمثل

حجر الزاوية فى إعداد الأفراد و تنمية قدراتهم الخاصة، و تطوير اتجاهاتهم و ميولهم بما يحقق انتماءهم للمجتمع، و بما يسهم فى القيام بدورهم الاجتماعى خير قيام.

ومن كل ما تقدم يبدو بوضوح أن قضية العنف السياسى جزء لا يتجزأ من قضايا المجتمع العربى، إن لم تكن أهم هذه القضايا، وإذا كان الفهم هو الطريق إلى التفسير، والتفسير هو الطريق إلى العلاج فإن نقطة البدء أن نستبصر بحقيقة الوضع العربى ونعترف بأن الظاهرة التى نحن بصدها طال العقدها، مما أدخل عليها درجة عالية من التعقد زادت وتزيد من تفاقمها، كذلك يلزمنا أن ندرك أن ظاهرة بهذا الحجم لا يمكن أن تكون قد نشأت وتفاقت نتيجة أحداث أو عوامل فردية وإنما هى انعكاس لمتغيرات و متناقضات فى المجتمع العربى تتأثر بالمتغيرات العالمية، إقتصادية كانت أو إجتماعية أو سياسية.

وهنا يتبدى دور التربية فى بناء الفرد وسلامة صحته وتكوين شخصيته السويه و غرس القيم الأصلية والعمل المنظم وإنكار الذات وزيادة الانتماء للوطن، فالتربية حين تصنع ذلك إنما تواجه هذه الأزمة من طريقها الصحيح، ذلك أن مؤسسات التربية منظومة اجتماعية يجب أن تكون على اتصال مباشر وبشكل واسع ومكثف بمجتمعها الذى يدعمها ويقدم لها العون والمسانده، وأن تتحد معه وتتكيف مع احتياجاته المتجددة، وتبنى نظمه المتطورة، وتساعد على مواجهه مشكلاته المختلفة وتعمل على النهوض به اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وفكرياً، وبهذا يمكن لمؤسسات التربية أن تؤدي دورها كمنظومة جزئية فى المنظومة الثقافية فى المجتمع.

والتربية ضرورة لاغنى عنها حيث يتلقاها الطفل منذ الصغر من أبوية وأسرته، وتتسع دائرتها فيما بعد لتشمل المجتمع والحياة كلها، وإذا ما كان للمدرسة والجامعة دورهما المهم فى بناء الإنسان العربى فإن هذا لا يقلل من شأن المؤسسات التربوية الأخرى خاصة إذا ما أيقنا أن المجتمعات التى اعتمدت على المدرسة والجامعة وحدهما دون أن تقوم كل من الأسرة ومؤسسات المجتمع الأخرى بدورها فى التربية قد عجزت عن خلق المواطن الصالح الذى يتميز بانتمائه الوطنى الأصيل.

## ٢- النظام التعليمي بين البراءة والإدانة :

تشير بعض الدراسات إلى مسؤولية النظام التعليمي عن العديد من الأسباب التي تكمن وراء نشأة ظاهرة العنف السياسي وانتشارها حيث تتوأكب الفئة العمرية التي يقع فيها الشباب المنتمون إلى جماعات العنف مع المرحلة التي ينتظم فيها الطلاب في تعليمهم الثانوي والجامعي على وجه الخصوص، كما تشير تلك الدراسات إلى إزدياد ظاهرة إنتماء الطلاب والمعلمين فكرياً وتنظيمياً إلى جماعات العنف على نحو يبدو معه النظام التعليمي وكأنه قد تم اختراقه من قبل هذه الجماعات.

وإذا كان واقع النظام التعليمي العري يشهد بتلك الانجازات التي حققها هذا النظام في جوانبه الكمية، إلا أن التركيز على كيفية التعليم ونوعيته مازال يعتره القصور، حيث تتمركز الانتقادات الموجهة للنظام التعليمي العري حول عدم مواءمته للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وجموده وتخلفه عن مواكبة مظاهر التطور والنمو على الساحة المجتمعية.

وهذه الحقيقة تؤكدها مناقشات ودراسات " المنتدى الفكري لبحث التربية العريية للقرن الحادى والعشرين - والمنعقد في عمان في شهر شوال سنة ١٤١٠هـ". حيث توصلت دراسات هذا المنتدى إلى أن التعليم الذي كان من المفترض فيه أن يساعد الأمة العريية على مواجهة مشكلاتها أصبح هو نفسه مشكلة معقدة تضاف إلى رصيد هذه الأمة من المشكلات.

وذكرت إحدى الدراسات المقدمة للمنتدى أن الأمة العريية يتوقع أن يصبح تعداد سكانها عام ١٤٢٠ هـ ٣٠٠ مليون نسمة وعدد التلاميذ مائة وعشرة ملايين نسمة وأن الأمة العريية ستحتاج إلى مائة مليار دولار سنوياً لتعليم هؤلاء التلاميذ، ولن تقنى هذه الأموال عن مواجهة مشكلات التلاميذ الراسبين والمتسربين والخريجين ذوى المستوى الهزيل، الذى لا يؤهلهم لأى عمل منتج أو خلاق، فتخسر الأمة العريية بذلك مرتين:

الأولى : تتمثل فى الإنفاق على تعليم هزيل.

الثانية : تتمثل فى توظيف عميم.

هذا وقد أفاض الكثيرون من المسئولين والمفكرين والباحثين فى الحديث عن أزمة النظام التعليمى فى الوطن العربى التى تتمثل فى أنه نظام تلقينى يعتمد بصفة أساسية على حشو ذهن الطالب خلال مختلف مراحل الدراسة بمعلومات يستظهرها دون إعمال للعقل أو تحليل أو نقد، وهذا الأسلوب القائم على التلقين يتم فى إطار الصواب والخطأ، إذ ينشأ الطالب فى بيئة فكرية تتكون من الأبيض والأسود فقط، ولا مجال بينهما للظلال أو لدرجات الألوان الأخرى، ويجد أن المدرسة تطلب منه بل تفرس فيه منذ نعومة أظفاره عادة استيعاب المواد الدراسية دون تفكير ومساوية فى ذلك بين العلوم الطبيعية والرياضية من جهة وبين العلوم الإنسانية من جهة أخرى - رغم اتساعها واختلافها - فالتلميذ عبارة عن بيفاء يردد ما يسمع وليس أمامه أى مجال للمناقشة أو التفكير أو التحليل حيث لا يتيح له النظام التعليمى أن يحصل المتعرفة بنفسه من خلال الاحتكاك بالواقع، أو الاطلاع على مصادر المعرفة، أو إجراء البحوث الميدانية، فالمدرسة تحاسبه على درجة استيعابه للدروس، وكأنه وعاء لا يتوقع منه إلا أن يحوى بعض المعلومات، بدلاً من أن يكون عقلاً يهتدى إليها، أو يتفاعل معها، بل ويرفضها إذا ما كانت منافية للمنطق السليم.

وصارت جميع المؤسسات التعليمية على اختلاف أشكالها تعنى بعملية التلقين هذه دون أن تلتفت إلى تنمية الشخصية بصورة متكاملة ومتوازنة، متبعة أسلوب الوعظ والإرشاد مع الطلاب مما أدى بدوره إلى صب جميع الطلاب فى قالب واحد ونمط معين، لم يتمكن معه هؤلاء الطلاب من تبنى أسلوب التفكير السليم، حيث يرتبط التلقين غالباً بالسلطوية، أى تقبل كل ماتعلية سلطة المعلم وبذلك يصبح من اليسير على مثل هؤلاء الطلاب أن يتقبلوا كل ماتعلية سلطة أمير الجماعة دون تحليل أو نقد أو معارضة.

ففى جماعات العنف يتم تلقين الفكر وتقبله دون تحليل ويسهل الانقياد بفعل إبطال عمل العقل، وقد يكون ذلك تفسيراً لانخراط بعض حملة الشهادات العليا فى مثل هذه التنظيمات، ومما يدعم هذا الرأى أيضاً تغلغل العنف والتطرف فى التنظيمات الطلابية

بالكليات العملية أكثر منه في الكليات النظرية، ذلك أن الكليات النظرية تتيح قدراً أكبر نسبياً لطلابها لإعمال الفكر، حيث يتعرض طلابها لنظريات وآراء مختلفة على عكس الكليات العملية التي لم تدخلها العلوم الإنسانية بعد.

وعلى الرغم من مناداة العديد من المشتغلين بالعلم التربوي والباحثين فيه بضرورة تعديل وتغيير تلك الصيغة المعتمدة في تعليم أبناء وطننا العربي والتبنيه على خطورة تلك الصيغة في ظل الدعوة إلى التعددية الحزبية والفكرية وحتى الليبرالية الاقتصادية، إلا أن المنظومة التعليمية كانت من الترهل والضعف بما لم يسمح لها بالإستجابة لذلك، لأن تلك المنظومة البيروقراطية ردود أفعالها تجاه المستجدات التربوية والاجتماعية بطيئة وخارج سياق الزمن والواقع.

وإذا كان من أول وألزم مكونات أى مجتمع بشرى معاصر إلمامه وسيطرته على أهم مفااتيح المعرفة والدراية، وإذا كانت المعرفة والدراية لاتأتى بدون مهارات القراءة والكتابة والحساب على اعتبار أنها حواس الثقافة والتواصل الإجتماعى فإن أزمة النظام التعليمى العربى تتمثل فى عجزه عن محو أمية مايزيد عن نصف سكان هذا الوطن. والجدول التالى يوضح التطور فى نسب الأمية فى الوطن العربى (١٥ سنة) فأكثر.

جدول رقم (٢) يوضح تطور الأمية فى الوطن العربى (١٥ سنة فأكثر)

| ٢٠٠٠              |      | ١٩٩٥              |      | ١٩٩٠              |      | ١٩٨٥              |    | ١٩٧٥              |    | السنة<br>البيان |
|-------------------|------|-------------------|------|-------------------|------|-------------------|----|-------------------|----|-----------------|
| العدد<br>بالمليون | %    | العدد<br>بالمليون | %    | العدد<br>بالمليون | %    | العدد<br>بالمليون | %  | العدد<br>بالمليون | %  |                 |
| ٦٩                | ٤٠.٢ | ٦٦.٥              | ٤٥.٠ | ٥١.١              | ٦٣.٧ | ٥٦.٥              | ٦١ | ٧٢.٧              | ٤٩ | ذكور + إناث     |
| ٢٥                | ٢٨.٧ | ٢٤.٤              | ٣٢.٤ | ٣٧.٠              | ٢٣.٧ | ٤٢.٦              | ٢٣ | ٥٩.٧              | ٢٠ | ذكور            |
| ٤٤                | ٥١.٩ | ٤٣.٢              | ٥٨.٠ | ٦٤.٢              | ٤٠.٠ | ٧٥.٥              | ٣٨ | ٨٥.٦              | ٢٩ | إناث            |

يتضح من الجدول السابق انخفاض نسبة الأمية لدى الكبار (فوق ١٥ سنة) حيث كانت النسبة ٧٢.٧% عام ١٩٧٥ م، ثم نقصت إلى حوالى ٥١.١% عام ١٩٩٠ م، ومع هذا التناقص فى نسبة الأمية يقدر لها أن تصل إلى حوالى ٤٠% عام ٢٠٠٠ م.

ويتضح أيضا أن أعداد الأميات يفوق أعداد الأميين، فقد زاد عدد الأميات من ٢٩ مليون عام ١٩٧٥ م إلى ٤٠ مليون عام ١٩٩٠م وقد يصل إلى عدد ٤٤ مليون عام ٢٠٠٠م. ويلاحظ أيضا أن نسب الأمية عند الإناث أعلى بكثير منها عند الذكور، كما يتضح من الجدول السابق، حيث بلغ متوسط الفرق حوالي ٢٧٪ خلال الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٩٠م. ومما تجدر الإشارة إليه التفاوت في نسب الأمية بين الأقطار العربية، فبينما وصلت إلى حوالي ١٢، ٢٢، ٢٥، ٣٢، ٤٥، ٥٧ في المائة عام ١٩٨٥ في كل من العراق ولبنان والأردن والكويت والبحرين والإمارات على التوالي، بلغت حوالي ٧٤، ٧٥، ٨٠، ٨٣، ٨٤، ٨٨ في كل من السودان واليمن وقطر وسلطنة عمان والسعودية والصومال على التوالي.

وإلى جانب تلك المؤشرات التي تعبر عن الأمية الأبجدية نجد هناك من أنواع الأمية ما لا تمثل تلك الإحصاءات، ومنها على سبيل المثال الأمية الحضارية التي تعكس الجهل بالقيم والثقافة والمتغيرات المعاصرة، وأممية الممارسة والتطبيق، التي تتمثل في العجز عن اكتساب المهارات وممارستها والتعامل مع التكنولوجيا الحديثه إلى غير ذلك من أنواع الأمية الأخرى.

وإلى جانب ضعف الجهود المبذولة في مكافحة الأمية بالنسبة للنمو السكاني في الوطن العربي، نجد أن المصدر الأول للأمية هو عدم استيعاب المدارس للتلاميذ الذين ينطبق عليهم قانون الإلزام في الفئة العمرية من (٦-١١ سنة).

ويوضح الجدول التالي عدد ونسب الأطفال والشباب ممن ليس لهم أماكن تستوعبهم في كل من المرحلتين الابتدائية والإعدادية ( حلقتى التعليم الأساسى).



| فئة العمر ( ١٢-١٧ سنة ) |      | فئة العمر ( ٦-١١ سنة ) |      | السنة<br>البيان |
|-------------------------|------|------------------------|------|-----------------|
| ٢٠٠٠                    | ١٩٨٥ | ٢٠٠٠                   | ١٩٨٥ |                 |

أ- في جملة سكان الوطن العربي ( بالآلاف )

|        |        |        |        |             |
|--------|--------|--------|--------|-------------|
| ٣٩.٩٨. | ٢٥.٢٥  | ٤٥.٩٩. | ٣٠.٨٥. | ذكور + إناث |
| ٢٠.٣٩. | ١٢.٨٥. | ٢٣.٤٦. | ١٥.٧٣٥ | ذكور        |
| ١٩.٥٩. | ١٢.٢٧٥ | ٢٢.٥٣. | ١٥.١١٥ | إناث        |

ب- أعداد الأطفال الذين ليس لهم المكان في المدرسة (بالآلاف)

|        |        |        |       |             |
|--------|--------|--------|-------|-------------|
| ١٤.٨٧. | ١٢.٢٦. | ٧.٩٥.  | ٨.١٠. | ذكور + إناث |
| ٦.٢٧.  | ٥.١٩.  | ٣.١٣٥  | ٢.٨٣٥ | ذكور        |
| ٨.٦٠.  | ٧.٠٧.  | ٤.٨١٥- | ٥.٢٦٥ | إناث        |

ج- النسبة المئوية لمن ليس لهم أماكن في المدرسة

|    |    |    |    |             |
|----|----|----|----|-------------|
| ٣٧ | ٤٠ | ١٧ | ٢٦ | ذكور + إناث |
| ٣١ | ٤٠ | ١٣ | ١٨ | ذكور        |
| ٤٤ | ٥٨ | ٢١ | ٣٥ | إناث        |

جدول رقم (٢) يوضح أعداد الأطفال والشباب خارج المدارس في الوطن العربي

ويتضح من الجدول السابق أن هناك حوالى ثمانية ملايين تلميذا سوف ينضمون إلى صفوف الأميين مع حلول عام ٢٠٠٠ م فى الفئة العمرية من (٦-١١ سنة)، وفئة العمر التالية من (١٢-١٧ سنة) لها أهميتها أيضا حيث أن الذين لايلتحقون بها يتعرضون للارتداد للأمية، كما أن مستواهم التعليمى لن يمكنهم من التوظيف الفعال لمهارات القراءة والكتابة والحساب، كما أن الأعداد التى توجد خارج المدرسة ستظل كما هى طالما أن معدلات الالتحاق ثابتة، ومالم تتخذ السياسات التربوية أساليب جديدة لاستيعاب كافة الطلاب الملزمين، وسيظل الأطفال والشباب خارج المدرسة منبعاً مستمراً لتخريج الأميين والأميات فى الوطن العربى.

ويجسد إنتشار الأمية إنكاراً أو سلباً لحاجة من الحاجات الإنسانية فى عالم اليوم والغد بالنسبة لكل من الفرد والمجتمع، كما ييسر السبل ويفتح الأبواب أمام جماعات العنف للسيطرة على عقول تلك الفئات غير المتعلمة وتوجيهها الوجهة التى تتفق مع رغبات تلك الجماعات.

ويحدد بعض المفكرين بعداً آخر لأزمة النظام التعليمى العربى يتمثل فى قضية البطالة لتلك الفئات التى لم تتمكن من الحصول على وظيفة تناسب المؤهلات التى حصلوا عليها والشهادات العلمية التى سعوا من أجلها بكل ماتحمله البطالة من مخاطر وآثار سلبية محتملة.

وتلك هى النتيجة الطبيعية لبعده المقررات الدراسية عن الحياة اليومية وعدم إرتباط برامج التعليم بخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على النحو الذى يفتح أمام الخريجين آفاقاً أوسع للمستقبل، واستكمالاً للصورة نتعرف على أهم سلبيات النظام التعليمى العربى من خلال النتائج التى توصلت إليها إحدى الدراسات التى أجريت على الشباب الجامعى . حيث تمثلت هذه السلبيات فى الجوانب الآتية :

- أن التعليم لاينمى القدرة على الابتكار والتجديد .

- أن التعليم لايمنح الاحترام للحرف والأعمال اليدوية.

- أن التعليم لا يوضع فى الاعتبار احتياجات المجتمع الفعلية.

- أن التعليم لا ينمى لدى الشباب إحساسهم بالمسئولية.

والنتيجة التى نعانى منها الآن هى هؤلاء الشباب الذى لا يجد أمامه مجالاً للعمل، والذى لا يملك أية معلومات عن الغد والمستقبل، مما يجعله عرضة للاحتواء وحشو عقله بمفاهيم وأفكار تصب جميعها فى نهر العنف والتطرف.

لذا فإن نظام التعليم العرى الحالى ينبى مراجعته كما عبرت عن ذلك نتائج العديد من الدراسات لكى يحقق وظائف رئيسة فى التثقيف، وتمية الوعى الإجتماعى والسياسى ، وإكساب الشباب المهارات التى تمكنه من استثمار جهوده، ويحقق التوازن العادل بين حاجات الشباب ومطامحهم الشخصية وبين الإسهام فى تمية المجتمع وتلبية حاجاته.

وإذا ماتم تعديل المنظومة التعليمية وفقاً لهذه الحقائق فإن التعليم سيصبح من هذا المنظور إحدى الأدوات الكبرى لتوجيه الشباب توجيهاً اجتماعياً وتربوياً، يسهم فى حل الكثير من الأزمت التى يعانى منها الشباب ويعانى منها الوطن العرى ، كما يسهم فى الوقت نفسه فى رفع كفاءة الشباب كطاقة كبرى يعتمد عليها المجتمع فى إحداث التغيير الإجتماعى المطلوب ، وتحقيق أهداف المجتمع وتطلعاته.

### ٣- دور التربية فى مواجهة العنف السياسى :

لعل السؤال الذى يطرح نفسه الآن هو :

كيف تستطيع التربية أن تسهم بدورها فى مواجهة ظاهرة العنف السياسى، أو بمعنى آخر : ما أبرز الأساليب التربوية لمواجهة الظاهرة، والإجابة عن هذا السؤال قد يتصور البعض أنها عملية يسيرة، إلا أن واقع التربية لا يؤكد ذلك، وواقع الظاهرة مجال الدراسة نفسه أيضاً لا يؤكد ذلك، فالتربية عملية متشعبة الجوانب والعناصر، حيث إنها مسئولية العديد من المنظومات التى تتفرع بدورها إلى أبعاد وعناصر نوعية، وقضية العنف السياسى أيضاً قضية متشعبة الجوانب - كما أشرنا قبل ذلك - وتتطلب

مواجهتها أن تتم عملية المواجهة هذه في إطار خطة متكاملة ومتوازنة، وبهنا في المقام الأول ضرورة تكامل وتوازن عناصر بناء الإنسان نفسه، وهو موضوع التربية، وهذا ما يدعوننا إلى أن نقف هذه الوقفة مع آليات التربية ومؤسساتها ونضع بعض المؤشرات التي قد تسهم بشكل أو بآخر في مواجهة تلك الظاهرة.

ذلك أن توفير المناخ التربوي المناسب لتربية الحرية العقلية وتشئة الأفراد على التسامح الفكري - فكرياً واتجاهاً وسلوكياً - يمكن أن يمثل آلية مهمة ضمن آليات الوقاية من تفاقم الظاهرة ومواجهة واقمها الراهن.

والحق أن الفلسفات التربوية الجديدة كانت تظهر دوماً على مر العصور في فترات القلق والاضطراب، والتخبط الفكري والاجتماعي، ففي مثل هذه الفترات يتلفت الناس إلى التربية بشكل خاص، يسألونها أن تقدم لهم العلاج مما يشكون، ويطلبون إليها أن تكون المجتمع الجديد المنشود أو تسهم على الأقل في تكوينه، ويزداد لديهم اليقين يوماً بعد يوم بأن أزمة المجتمع العربي ترد إلى أزمة التربية أولاً، وأن أزمة التربية ترد إلى عجزها عن تكوين الإنسان المنشود، ولن تضطلع التربية بدورها في هذا المجال دون بناء فلسفة تربوية ملتزمة مع الفلسفة الاجتماعية المنشودة، فلسفة تربوية عربية جديدة، أصيلة وحديثه معاً تقضى على ماترسب في النظم التربوية العربية من مخلفات الاستعمار وترفض الأخذ بالقوالب التربوية الجاهزة المجلوبة من هنا أو هناك.

إننا في ضوء ما ذكرنا آنفاً من وجود أزمة تربوية عربية، وأمام عجز الفلسفات التربوية المجلوبة وما صاحبها من تطبيقات تجاه مشكلاتنا التربوية المعقدة، وعجزها أيضاً عن توفير المناخ العلمي التكنولوجي اللازم للتقدم والتطور والتغيير، وعن توفير إطار قيمي يجمع أبناء الوطن العربي ويوجههم إلى أهداف يؤمنون بها، ويتخذونها منطلقاً لتوجهاتهم نحو تطوير مجتمعاتهم، نجد أنفسنا في حاجة إلى توليد فلسفة تربوية منطلقها الإجابة عن سؤالين أساسيين هما:

- أي إنسان نريد أن نكون عن طريق التربية ؟

- أي مجتمع نريد أن نكون عن طريق التربية ؟

وتكوين هذا الإنسان بصورة صحيحة، تمهيداً لبناء المجتمع المنشود يتطلب البحث في محتوى التربية من مناهج وطرائق وتقنيات ونشاطات من أجل تجويده، بجانب وجود أهداف أوغايات كبرى للتربية، تشتق منها أهداف المناهج والنشاطات التربوية المتعددة. صحيح أن إعداد المناهج وتطويرها غداً علماً تربوياً له قواعده الفنية وأصوله، إلا أنه كعلم لا يستطيع وحده - شأنه شأن أى علم آخر- الإجابة عن الأمور المتصلة بالغايات والأهداف والقيم، ومن هنا يأتى دور الفلسفة التربوية وتأتى ضرورة مراجعة مقومات العملية التربوية، سواء مايتصل منها بالمعلم وإعداده أو بالإمتحانات ووسائل التقويم، أو بالإدارة التعليمية والمدرسية أو بالنشاطات التربوية اللاصفية، أو بالخدمات المدرسية. فهذه جميعها فى حاجة إلى مرشد ودليل سواء فى صياغتها أو تعديلها وتطويرها.

فإذا ما أنتهينا من بناء فلسفة تربوية هادية وقادرة على توجيه الممارسات التربوية الصحيحة، فإننا نتجه شطر الواقع المباشر من خلال مؤسسات التربية. ونقطة البدايه هى الأسرة فمنها يستمد الناشئ الكثير من قيمه وثقافته فى سن ما قبل المدرسه - بل وأثناء وجوده فى المدرسه - ومن الحقائق المقررة أن السنوات الأولى فى حياة الطفل لها أثرها الفعال فى تشكيل شخصيته، ومن ثم كان للأسرة دورها المتميز فى تربيته. فهى التى توجه نزعاته الموروثة إما إلى الخير أو إلى الشر وهى التى تفرس البذور الأولى للاتجاهات والمفاهيم والقيم والمعادن.

وكثير من السلبيات التى أشرنا إليها فى الصفحات السابقة إنما هى نتاج أسلوب خاطئ فى التربية الأسرية، أو افتقاد للقدوة الصالحة والمفاهيم الواضحة، أو نتاج وجود الطفل وسط أسرة يسودها التفكك والصراع، ويفتقر فيها الآباء والأمهات إلى الصدق والأمانة.

وهذه الحقيقة تلقى على الأسرة مسئولية كبيرة، فيما يتعلق بفرس بذور الحب والإخاء والتسامح، وربط الحق بالواجب، والجزاء بالعمل وتوقير الكبير، واحترام القانون والنظام، وتربيته الشعور بالإنتماء، والتدريب على المشاركة الإيجابية وتحمل المسئولية.

على أن تكون هذه المسئولية مساندة لنمو الطفل وهو يعبر مرحلة المراهقة ثم الشباب، ولا تنتهي بمجرد إنتقال الطفل من البيت إلى المدرسة، فالتربية الأسرية عملية مستمرة ولها أثرها المهم في حياة الطفل طوال مراحل حياته.

ثم يأتي دور المدرسة ويتبعه دور الجامعة على اعتبار أن كلاهما يمثل منظومة فرعية من المنظومة الكلية الممتدة في النظام التعليمي ، والتي تنتمى بدورها إلى منظومة أكبر وهي المجتمع بمنظوماته المختلفة. وكلها في حالة تفاعل مستمر ، ومن ثم يصعب على النظام التعليمي أن يؤدي دوره على الوجه الأكمل دون أن يأخذ في الاعتبار المجتمع بمؤسساته المختلفة، ويسعى إلى التمسك مع المؤسسات الدينية و الثقافية والإعلامية تأكيداً لدورها الرئيسى في تنمية الشخصية السوية ، وفي هذا الصدد يجب أن نشير إلى بعض الإعتبارات التي تؤكد فاعلية النظام التعليمي في مواجهة الظاهرة :

- يجب أن تستند العملية التعليمية إلى منطق أيدولوجى واضح تستلهم مثله وتحيلها إلى برامج تسا عد على بناء الإنسان العربى وتشكيل شخصيته وفقاً لهذه المثل، على أن يتغلغل هذا المنطق في جزئيات العملية التعليمية بناء ودينامية. وأن يستلهم الشباب هذا المنطق الأيدولوجى ويسلك سلوكاً سويماً يبعده عن أية إنحرافات قد تفرض عليه. كما ينبغى أن ينعكس هذا التوجه الأيدولوجى على علاقة المؤسسات التعليمية بالبيئة المحيطة.

- يجب أن تتيح مؤسسات التعليم للطلاب فرص المشاركة في عملية صياغة القرار وإصداره وبذلك تؤهلهم لممارسة التعبير الحر الذى يساعدهم على الحوار الديمقراطى السليم، وهذا كفيل بأن يبعدهم عن مشاعر الأنانية والتعصب التي قد تدفعهم إلى الإنحراف.

- أن ينمى النظام التعليمي لدى الشباب إحساسهم بالمسئولية تجاه أنفسهم وتجاه مجتمعهم على نحو يجعلهم يسهمون من خلاله في عملية بناء هذا المجتمع، والحفاظ على سلامته وأمنه، والتمسك بقيمه ومبادئه، فنظام التعليم إذا لم يسهم من خلال آلياته

وبرامجه وأساليبه فى تنمية إحساس الشباب بالمسئولية فإن ذلك يعنى أن هذا الوطن يفتقد أهم وسيلة من وسائل التوجيه الإجتماعى للشباب.

ولكى يستجيب النظام التعليمى لهذه الإعتبارات فإنه فى حاجة إلى :

- منهج تعليمى معد إعداداً علمياً يلبى حاجات الطلاب وينمى ميولهم ويهذب سلوكهم، ويلبى حاجات البيئة الإجتماعية التى يعيشون فيها من ناحية أخرى.

- معلم يقتدى به فى سلوكه، ويسترشد به فى أقواله وعلاقاته الإنسانية وإخلاصه لمجتمعه ولهنته، يتسم بعمق الثقافة وسعة الأفق ومرونة التعامل مع المواقف المختلفة.

- طريقة للتعليم لاتعمد على التلقين، ولاتركن إلى الإستظهار تبنى قدرة الطالب على التعلم الذاتى والبحث والتقصى والربط بين العلم والعمل والابتكار والإبداع.

- مناخ مدرسى تتوفر فيه القدوة الصالحة، وتتهياً فيه الوسائل لممارسة الأنشطة المطلوبة للنمو الثقافى فى جوانبه المختلفة.

- إعادة النظر فى مفردات المقرر الدراسى ومدى تعبيره عن تراث المجتمع من ناحية، وارتباطه بواقع المجتمع ومتغيرات العصر من ناحية أخرى.

ولاشك أن الممارسة العملية تجعل الطالب يختبر مآلديه من أفكار عن الواقع، ويمكن ممارسة الأساليب العملية لتنمية الفكر الصحيح عن طريق مجالات النشاط المتنوعة، ويعتبر النشاط الثقافى من أهم المجالات التى تسهم فى تثقيف الطلاب دينياً وسياسياً وإجتماعياً وإقتصادياً، والتعرف على الآراء المختلفة والحقائق التى يففلها هؤلاء الطلاب.

ويعتبر النشاط الفنى أيضاً من المجالات التى تسهم بدورها فى تنمية مواهب الشباب وطاقتهم، كما يتيح النشاط الإجتماعى للطلاب فرصة التعرف على مشكلات البيئة والاسهام فى مواجهتها... إلى غير ذلك من الأنشطة التربوية والإجتماعية التى تكسب الطلاب الكفايات الإجتماعية، وتعبر عن آراء الطلاب واحتياجاتهم، وتحد من تيارات العنف التى تجذب الشباب، وفعالية النشاط فى القيام بدوره هذا يتطلب ماياتى :

(أ) وضوح أهداف النشاط.

(ب) تضمين النشاط مشكلات حقيقية تهم الطلاب.

(ج) أن يسمح النشاط باستثمار وقت الفراغ بأفضل صورة ممكنة.

(د) ربط خبرات المواقف الراهنة بخبرات الطلاب السابقة.

ويكمل دور المؤسسات التعليمية ما تقوم به مؤسسات الثقافة العامة ووسائل الاتصال الجماهيرية وفي مقدمتها الصحافة والإذاعة والتلفزيون، على اعتبار أنها من أكثر وسائل العصر تقدماً وانتشاراً وتأثيراً وبخاصة في مجتمع تنتشر فيه الأمية، ولاتسع مؤسساته التعليميه لاستيعاب جميع أبنائه ممن هم في سن التعليم، ولاتوافر فيه المكتبات العامة بالصورة التي تشبع حاجات الراغبين في التزود بالمعرفة والثقافة، مقابل ارتفاع سعر الكتاب. ويهنا هنا أمرين :

الأول : تأثير هذه الأجهزة على الطلاب في سن التعليم وما تقدمه من مواد تسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تشيئتهم وصياغة فكرهم، من خلال برامجها الثقافية، وأيضاً من خلال برامجها التعليمية التي تمثل إمتداداً لدور المدرسة والجامعة.

الثاني : الأثر التوجيهي لهذه الأجهزة على جماهير الكبار، فهي تدخل كل بيت، وتؤثر إيجاباً وسلباً على كل من فيه، وفيها عوض للأميين والأميات عن القراءة والإطلاع.

وهذا يتطلب من المخططين للتربية والعمل الثقافي والإجتماعي مراجعة خطة هذه المؤسسات، والتعرف على آليات العطاء التربوي والثقافي من خلالها، وما يرتبط بذلك من قيم ثقافية وتربوية مستهدفة عن طريقها.

وتجدر الإشارة هنا إلى بعض المقترحات التي يمكن أن تهض بدور وسائل الثقافة العامة في التنمية، ومواجهة ظاهرة العنف والتي تتمثل فيما يأتي : (٨٨)

١ - تنقية وسائل الاتصال الثقافي من كل ما يشوبها ويتعارض مع قيمنا ومبادئنا الروحية.

٢ - إسهام هذه الوسائل في نشر الوعي الديني بأسلوب جذاب ومبسط يخاطب الوجدان والعقول معاً.

٢ - تيسير الحصول على الكتب الثقافية التي توضح العديد من الأفكار والمفاهيم ذات الصلة بالواقع العربي ، وتمي ثقافة وفكر الأفراد .

٤ - توفر القدوة الحسنة فى التشريع والتطبيق والتنفيذ فى محيط أى عمل وفى أى موقع ثقافى وعلى أى مستوى .

٥ - الإهتمام بنشر الثقافة وتوفير خدماتها بمختلف وسائل الإتصال الجماهيرى والشخصى فى الريف والحضر على قدم المساواة .

ويأتى بعد ذلك دور المؤسسات الشعبية ووحدات الحكم المحلى فى مواجهة الظاهرة من خلال تعميق مفاهيم المشاركة فى الرأى والحوار وحفز الجهود الذاتية فى بناء المجتمع ومواجهة مشكلاته، ومن ثم الالتزام بالقانون والمحافظة على إستمرارية المجتمع. ولاشك أن المؤسسات الدينية وأجهزة الدعوة ودور العبادة لها دورها المهم فى مواجهة الظاهرة ومساندة المؤسسات السابقة فى الوفاء بدورها نحو ذلك إذا ماتتبت الدعوة الدينية على أنها إلهية للعيش العميق بجميع أبعاد: القدرة الإنسانية والفهم والإدراك والتعامل المنتج مع الطبيعة، وتذوق الحياة بما فيها من نعم كما وهبها الله للبشر خالية من الشر والإثم والمقبح .

وهذا بدوره يفرض على تلك المؤسسات الدينية أن تراجع آلياتها وأساليبها التربوية، وأن تكون العناية بالتربية الدينية للصفار والتوجيه الدينى للكبار أساساً لتقوية صلة الإنسان بربه، وتخلصه من الشهوات والأهواء وتساميه عن الأحقاد والشور، وحمايته من الانحراف والمؤثرات الفاسدة. وقد تتجح تلك المؤسسات فى ذلك إذا ما تحقق لها ماياتى:

١- إدراك أن الدين ليس دروساً تلقى فحسب وإنما هو مضمون قيمى وأخلاقى على الفرد أن يستوعبه كى يستند إليه فى تقويم وممارسة الأمور الإجتماعية والموازنة بينها .

٢ - صياغة المفاهيم الدينية بصورة تساعد الأفراد على مواجهة مشكلات وقضايا واقعهم المعاصر حتى لاتصير التربية الدينية قاصرة على المسائل الفردية فقط .

٣- اختيار الدعاة الذين يتميزون بالخلق الرفيع وطهارة السيرة والإستعداد الدينى السليم، والقادرين على استيعاب المتغيرات التى أحدثها التقدم العلمى والحضارى .

٤- إعداد برامج موسعة للثقافة الدينية من كتب ونشرات وبرامج الإذاعة والتلفزيون التي تتناول العقائد والعبادات والمعاملات وتوضح المفردات التربوية للقصص القرآني وتقدم النماذج والقُدوة في السلوك العام والخاص.

وبعد.. فإذا كان ماسبق يمثل أهم ملامح الدور التربوي في مواجهة ظاهرة العنف السياسي فلا يفوتنا التأكيد على أنه ينبغي ألا تتناقص مجريات الأمور في مؤسسات المجتمع الأخرى مع ما يحدث في مؤسسات التربية، وأن تكون السياسة السائدة في مؤسسات التربية ذاتها على اختلاف أنماطها وأشكالها قائمة على التوازن والتكامل وانتفاء التعارض وتهيئة المناخ العام الذي يسمح بتربية الصغار وتنمية الكبار بصورة شاملة ومتكاملة.

## المراجع

- ١- أحمد جلال عز الدين : الإرهاب السياسى والتطور الديمقراطى ، بحث مقدم إلى مؤتمر النظام السياسى المصرى، التغير والإستمرار، المؤتمر السنوى الأول للبحوث السياسية، كلية الاقتصادى والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٨م، ص ٨٥١.
- ٢- أحمد كمال أبو المجد : أما لهذا الإرهاب من آخر، الكويت، مجلة المريى ، العدد ٤١٥، يونيو ١٩٩٣م، ص ٣٠.
- ٣- حسنين توفيق إبراهيم : ظاهرة العنف السياسى فى مصر، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى الأول للبحوث السياسية ( مرجع سابق ) ص ٩١٧.
- ٤- مجلس الشورى : التقرير رقم (٢)، قضية الشباب، القاهرة، مطابع دار الشعب، ١٩٩٢م، ص ١٨.
- ٥- محمد سعد أبو عامود : جماعات الاسلام السياسى والعنف فى الوطن العربى . القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٢م، ص-٤-٥.
- ٦- على نوح : إشكالية التفكير الشبابى العربى ، بيروت، مجلة الفكر المريى ، السنة الرابعة عشر، العدد الرابع والسمعون، ١٩٩٣م، ص ١٠١.
- ٧- حسنين توفيق إبراهيم : ظاهرة العنف السياسى فى مصر، مرجع سابق، ص ٩١٨.
- ٨- أدونيس العكرة : الإرهاب السياسى ، بحث فى أصول الظاهرة وأبعادها، بيروت، دار الطليعة، ١٩٨٣م، ص ٨٢.
- ٩- حسنين توفيق إبراهيم " ظاهرة العنف السياسى فى مصر، مرجع سابق، ص ٩١٨.
- ١٠- أحمد كمال أبو المجد : أما لهذا الإرهاب من آخر، مرجع سابق، ص ٣٠.
- 11- Anthony Arblaster: " Education and Ideology", in Education For Democracy, ed. Drubinstend and Stoneman . ( Baltimore, Md. Penguin Book 1970), P. 50.
- ١٢- شبل بدران : الجذور التربوية للتطرف، القاهرة، مجلة التربية المعاصرة،، السنة التاسعة، العدد الثانى والعشرون، أغسطس ١٩٩٢م، ص ٥.

- ١٣- بهاء لطفى قابيل : العنف السياسى عربياً ودولياً ، المملكة المغربية، مجلة الوحدة، السنة الثامنة، العدد ٩١، إبريل ١٩٩٢م، ص ١٤٨.
- ١٤- محمد سعد أبو عامود : جماعات الإسلام السياسى والعنف فى الوطن المرى ، مرجع سابق، ص٦.
- ١٥- أنظر :
- حسنين توفيق إبراهيم : ظاهرة العنف السياسى فى مصر، مرجع سابق، ص ٩٢٢.
- محمد سعد أبو عامود : جماعات الإسلام السياسى والعنف، مرجع سابق، ص ٧.
- ١٦- بهاء لطفى قابيل : العنف السياسى عربياً ودولياً ، مرجع سابق، ص١٤٩.
- ١٧- حسنين توفيق إبراهيم : ظاهرة العنف السياسى فى مصر، مرجع سابق، ص٩٢٣ - ٩٢٤.
- 18- Claude , Welch: " Anatomy of Rebellion", New York, State University press, 1980.
- ١٩- حسنين توفيق إبراهيم : ظاهرة العنف السياسى فى مصر، مرجع سابق ، ص٩٢٥-٩٢٦.
- ٢٠- أسعد عبد الرحمن : ظاهرة الانقلابات العسكرية ، الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الأول، إبريل ١٩٧٧م، ص ٦٤.
- ٢١- حسنين توفيق إبراهيم : ظاهرة العنف السياسى ، مرجع سابق، ص ٩٢٨ .
- ٢٢- هناك العديد من الدراسات والبحوث العلمية التى ناقشت حالة الطوارئ والضوابط المنظمة لها منها على سبيل المثال :
- سامى جمال الدين : لوائح الضرورة وضمان الرقابة القضائية، الإسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٨٢م.
- طليمة الجرف : مبدأ المشروعية وضوابط خضوع الإدارة العامة للقانون، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٦م.
- حقى اسماعيل : الرقابة على أعمال السلطة القائمة على حالة الطوارئ ، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٨١م.
- ٢٣- هذه الحقيقة تؤكدها العديد من الدراسات التى ناقشت قضايا الاعتقال السياسى فى الوطن المرى ومنها على سبيل المثال :
- أحمد جلال عز الدين : الإرهاب والعنف السياسى ، كتاب الحرية، العدد العاشر، القاهرة، دار الحرية للصحافة والطبع والنشر، مارس ١٩٨٦م.
- محمد سعد أبو عامود : جماعات الإسلام السياسى والعنف فى الوطن المرى ، مرجع سابق.
- ٢٤- حسنين توفيق إبراهيم : ظاهرة العنف السياسى فى مصر، مرجع سابق، ص ٩٣٠.
- ٢٥- محمد سعد أبو عامود : العنف السياسى فى الحياة السياسية العربية، المملكة المغربية، مجلة الوحدة، السنة الثامنة، العدد (٩١)، إبريل ١٩٩٢م، ص١١٩.

- ٢٦- محمود عبد الفضيل : الاقتصادى العربى . نظرات وهواجس مستقبلية، بيروت، مجلة المستقبل العربى ، العدد (١١٧)نوفمبر ١٩٨٨م، ص ٦١ .
- ٢٧- على ليلة : الشباب العربى ، تأملات فى ظواهر الإحياء الدينى والعنف، القاهرة، دار المعارف، ط٢. ١٩٩٣م، ص ٢٨٤ .
- ٢٨- محمد سعد أبو عامود : العنف السياسى فى الحياة السياسية العربية، مرجع سابق، ص ص ١١٩-١٢٠، نقلا عن عن : جريدة الأهرام، القاهرة ٢٩/٧/١٩٨٩م.
- ٢٩- المرجع السابق : ص ١١٩ .
- ٣٠- جمال زهران : الدور السياسى للقضاء المصرى فى عملية صنع القرار، دراسة الحقبة الأولى للرئيس مبارك، دراسة مقدمة إلى المؤتمر السنوى الأول للبحوث السياسية (مرجع سابق)، ص ٢٨٢ .
- ٣١- محمد سعد أبو عامود، جماعات الإسلام السياسى والعنف فى الوطن العربى ، مرجع سابق، ص ص ١١-١٢ .
- ٣٢- على نوح : إشكالية التفكير الشبابى العربى ، مرجع سابق، ص ١٠٤ .
- ٣٢- محمد سعد أبو عامود : جماعات الإسلام السياسى والعنف فى الوطن العربى ، مرجع سابق، ص ١٢ .
- ٣٤- سعد الدين إبراهيم " أزمة مجتمع أم أزمة طبقة، القاهرة، مجلة المنار، العدد السادس، يونيو ١٩٨٥ م، ص ٢٩ .
- ٣٥- مصطفى سويف : إنحرافات الطلاب فى معاهد التعليم، كيف حدث ماحدث، القاهرة، مجلة الهلال، ديسمبر ١٩٩٣م، ص ٣١ .
- ٣٦- مزيد من التفاصيل حول هذه الدراسات يمكن الرجوع إلى :
- محمد سعد أبو عامود : جماعات الاسلام السياسى والعنف فى الوطن العربى ، مرجع سابق، ص ص ١٣-١٤ .
- أمينة الجندى : التطرف بين الشباب، دراسة ميدانية، القاهرة، مجلة المنار، العدد ٥١، مارس ١٩٨٩م، ص ٨٣ .
- ٣٧- وليد شلاش نايف شجير : مشكلات الشباب والمنهج الإسلامى فى علاجها، بيروت مؤسسة الرسالة، ١٩٨٩م، ص ص ٣٣٤-٣٣٨ .
- ٣٨- أمينة الجندى : التطرف بين الشباب، مرجع سابق، ص ٨٤ .
- ٣٩- محمد على محمد : الشباب والمجتمع ، الإسكندرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م، ص ٩٢ .
- ٤٠- على نوح : إشكالية التفكير الشبابى العربى ، مرجع سابق، ص ١٠٦ .
- ٤١- محمد على محمد : الشباب والمجتمع، مرجع سابق، ص ٨٢ .
- ٤٢- محمد سعد أبو عامود : جماعات الاسلام السياسى والعنف فى الوطن العربى ، مرجع سابق، ص ١٥ .
- ٤٣- المرجع السابق، ص ص ١٦-١٧ .

- ٤٤- سعد الدين ابراهيم : أزمة مجتمع أم أزمة طبقة، مرجع سابق، ص ٣٠.
- ٤٥- على ليلة : الشباب العربي ، مرجع سابق، ص ٣٨٤-٣٨٥.
- ٤٦- عبد المطلب محمد عصفاف : أزمة الفاعلية السياسية في البلاد العربية، بيروت، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٦، فبراير ١٩٨٢م، ص ٩.
- ٤٧- على ليلة : الشباب العربي ، مرجع سابق، ص ٦٧.
- ٤٨- راجع :
- محمد على محمد : الشباب والمجتمع، مرجع سابق، ص ٩٠.
- محمد سعد أبو عامود : العنف السياسي في الحياة السياسية العربية، مرجع سابق، ص ١٢٣.
- ٤٩- مجلس الشورى : التقرير رقم (٢) عن قضية الشباب، مرجع سابق، ص ٢٢-٢٣.
- ٥٠- سمير نعيم أحمد : الجذور الاجتماعية للتطرف (٢) ، جريدة الأهرام، القاهرة، السنة ١١٦، العدد ٣٨٥٣٦، ١٠/٦/١٩٩٢م.
- ٥١- هشام القروي : أزمة فكر أم أزمة واقع، المملكة المغربية، مجلة الوحدة، السنة الرابعة، العدد ٤٦، أغسطس ١٩٨٨م، ص ٧.
- ٥٢- محمد سعد أبو عامود : العنف السياسي في الحياة السياسية العربية، مرجع سابق، نفس الصفحة.
- ٥٣- عباس محبوب : مشكلات الشباب، الحلول المطروحة والحل الإسلامي ، قطر، كتاب الأمة، العدد الحادي عشر، ربيع أول ١٤٠٦ هـ، ص ١٥٣.
- ٥٤- يمكن الرجوع إلى :
- سمير نعيم أحمد : المحددات الاقتصادية والاجتماعية للتطرف، بيروت، مركز دراسات الرعدة العربية، مجلة المستقبل العربي ، يناير ١٩٩٠م، ص ١١١.
- على ليلة : الشباب العربي ، مرجع سابق، نفس الصفحة
- ٥٥- محمد على محمد : الشباب والمجتمع، مرجع سابق، ص ٩٢.
- ٥٦- محمد سعد أبو عامود : العنف السياسي في الحياة السياسية العربية، مرجع سابق، ص ١٢٥.
- ٥٧- مصرى حنورة : أسباب التطرف ومشاعر الإغتراب، القاهرة، جريدة الأهرام، السنة ١١٦، العدد ٣٨٥٤١، ١٥/٦/١٩٩٢م.
- ٥٨- أحمد كمال أبو المجد : حوار لا مواجهة، القاهرة، دار الشروق، ١٩٨٨م، ص ٦٢.
- ٥٩- حسن إبراهيم عبد المال : نحو نظرية إسلامية للتربية، مجلة التربية المعاصرة، السنة العاشرة، العدد السابع والعشرون، يونيو ١٩٩٣م، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص ١١.
- ٦٠- على نوح : اشكالية التفكير الشبابي العربي ، مرجع سابق، ص ١٠٦.
- ٦١- المرجع السابق : ص ١١٠.



٨٢- عبد الله عبد الدايم : نحو فلسفة تربوية عربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أغسطس

١٩٩١م، ص١٧.

٨٣- حسن إبراهيم عبد المال : نحو نظرية اسلامية للتربية، مرجع سابق، ص٣٢.

٨٤- عبد الله عبد الدايم : نحو فلسفة تربوية عربية، مرجع سابق، ص١٥.

٨٥- مجلس الشورى : التقرير رقم (١)، مرجع سابق، ص٣٥.

٨٦- أنظر :- على ليلة : الشباب المرعى ، مرجع سابق، ص ١٢٨

- محمد على محمد : الشباب والمجتمع، مرجع سابق، ص١٢١.

٨٧ - ليلى عبد الستار : تنمية التفكير السليم لدى الشباب الجامعى ، مرجع سابق ص ٢٠٧..

٨٨ - مجلس الشورى : التقرير رقم (١)، مرجع سابق، ص٤٥.

٨٩ - على ليلة : الشباب المرعى ، مرجع سابق، نفس الصفحة.